الأمم المتحدة

S/2006/53*

مجلس الأمن

Distr.: General
27 January 2006
Arabic
Original: English/French

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية

باسم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووفقا للفقرة ٥ من قرار المجلس ١٦١٦ (٢٠٠٥)، يشرفني أن أقدم طيه تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر المرفق).

وفي هذا الصدد، أرجو إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوزوالدو دي **ريفيرو**
رئيس اللجنة

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية.

050110 080206 05-66663 (A)

المرفق

رسالة مؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) من فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية

يتشرف فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية أن يحيل طيه تقريره المقدم وفقا للفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٦١٦ (٢٠٠٥).

(توقيع) إيبرا ديغيني **كا**

(توقيع) جوزيف أندريه جاك **بويسون**

(توقيع) ريكو **كاريش**

(توقيع) عبد اللاي **سيسوكو**

(توقيع) جان لوك **غاليه**

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٢٤	٦
	ألف – المنهجية	٥-١٣	٧
	باء – السياق	١٤-٢٤	٨
ثانيا –	تهريب الأسلحة والمسائل المتعلقة بالاتجار بها	٢٥-٤٨	١٠
	ألف – النهج المتبع في التحقيقات	٢٥-٣٠	١٠
	باء – عدم شفافية التجارة الدولية للأسلحة	٣١-٣٣	١١
	جيم – عمليات النقل الداخلي غير القانوني للأسلحة	٣٤-٣٥	١٢
	دال – تعقب الأسلحة النارية	٣٦-٣٩	١٢
	هاء – مخابئ الأسلحة ومخزوناتها	٤٠-٤١	١٣
	واو – مواقع استلام الأسلحة	٤٢-٤٤	١٤
	زاي – عمليات تحديد الأسلحة وحفظ السجلات	٤٥-٤٧	١٤
	حاء – التوصية	٤٨	١٥
ثالثا –	المجال الجمركي وحركات الهجرة	٤٩-٧٢	١٦
	ألف – الجمارك	٤٩-٦٣	١٦
	١ – مقاطعة إيتوري	٥٠-٥٩	١٦
	٢ – محافظتا كيفو	٦٠-٦٣	١٨
	باء – الهجرة	٦٤-٧٠	١٩
	جيم – التحقيقات الجمركية في بوروندي	٧١	٢٠
	دال – التوصية: تعزيز وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على طوال الحدود الشرقية لتلك الجمهورية	٧٢	٢٠
رابعا –	التصدي لتمويل انتهاكات حظر توريد الأسلحة	٧٣-١٢٠	٢١

ألف –	مقدمة	٧٣–٧٥	٢١
باء –	مكتب كيلو – موتو لمناجم الذهب	٧٦–٩٥	٢٢
	١ – لمحة عامة	٧٦–٧٧	٢٢
	٢ – الشركاء في المشاريع المشتركة	٧٨–٨٣	٢٢
	٣ – مخاطر الخمول في مناطق امتيازات التنقيب عن الذهب	٨٤	٢٦
	٤ – موطن الضعف في إدارة أوكيمو	٨٥	٢٧
	٥ – انتهاكات الحظر	٨٦–٩١	٢٧
	٦ – قدرة أوكيمو على منع أي انتهاكات أخرى للحظر	٩٢	٢٩
	٧ – مؤسسة أنغلو غولد أشانتي	٩٣–٩٤	٣٠
	٨ – منطقة الامتياز ٣٨	٩٥	٣٠
جيم –	منجم البيروكلور في منطقة لويشي	٩٦–١٠٥	٣٠
دال –	ممارسة التكتم التي تتبعها الدول المجاورة	١٠٦–١٠٧	٣٤
هاء –	المواد المشعة	١٠٨–١٠٩	٣٤
واو –	متابعة بشأن تجارة الذهب في إيتوري	١١٠–١١٣	٣٥
زاي –	ملاحظات	١١٤–١١٦	٣٦
	١ – أتاح فراغ السلطة الفرص لانتهاكات الحظر	١١٤	٣٦
	٢ – المعادن الثمينة تموّل انتهاكات الحظر	١١٥	٣٦
	٣ – النموذج الجديد لانتهاكات الحظر	١١٦	٣٦
حاء –	توصيات: تعزيز نظام التعقب واحتياجاته	١١٧–١٢٠	٣٧
خامسا –	الطيران المدني	١٢١–١٦٨	٣٩
ألف –	لمحة عامة	١٢١	٣٩
باء –	نهج تحديد جهات الإمداد	١٢٢–١٢٦	٣٩
جيم –	حالة تنفيذ التدابير الواردة في القرارين	١٢٧–١٣٣	٤٠

	١ - نقص الإشراف على السلامة الجوية	١٢٨-١٣١	٤٠
	٢ - المخالفات المسجلة فيما يتعلق بمراقبة القطاع الجوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٣٢-١٣٣	٤١
دال -	المخالفات التي ترتكبها الطائرات بدون أي عقاب	١٣٤-١٥٥	٤٢
	١ - تواصل الطائرات استخدام المطارات التي لا توجد بها هيئات جمركية كنقاط دخول إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أو خروج منها	١٣٤-١٤٣	٤٢
	٢ - شركات طيران تسيّر رحلات في المنطقة دون ترخيص	١٤٤-١٥٢	٤٤
	٣ - قادة الطائرات لا يقدرون حجم مسؤولياتهم	١٥٣	٤٥
	٤ - شركات طيران لم تجدد رخصها تواصل رحلاتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية	١٥٤-١٥٥	٤٦
هاء -	عدم مطابقة الرحلات للمعايير	١٥٦-١٥٨	٤٦
واو -	أوجه القصور الواضحة في مراقبة الحظر على الأسلحة	١٥٩-١٦٣	٤٧
زاي -	ملاحظات	١٦٤-١٦٧	٤٨
حاء -	توصية	١٦٨	٤٩
سادسا -	نشر مجلس الأمن لقائمة الجزاءات	١٦٩-١٧٧	٤٩
سابعا -	التعاون بين دول منطقة البحيرات الكبرى وفريق الخبراء	١٧٨-١٩١	٥٠
ثامنا -	تعاون بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع فريق الخبراء	١٩٢-١٩٥	٥٢
التذييل			٥٤
الضمائم			٥٧

أولا – مقدمة

١ – فرض مجلس الأمن بموجب قراره ١٤٩٣ (٢٠٠٣) حظرا على الأسلحة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما مقاطعة إيتوري ومحافظتا كيفو. وفي القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) وسع المجلس نطاق الحظر ليشمل جمهورية الكونغو الديمقراطية بأكملها، وحدد نظام الاستثناءات منه وعزز آلية رصد الحظر وطلب في الأخير إلى الدول أن تسهر على تطبيق التدابير المنصوص عليها في القرار.

٢ – وفي القرار ١٦١٦ (٢٠٠٥) مدد المجلس إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ أحكام الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢ من القرار ١٤٩٣ (٢٠٠٣) بصيغتها التي عدلتها بها ووسعتها الفقرة ١ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥) وأكد مجددا على الفقرات ٢، ٦، ١٠ والفقرات من ١٣ إلى ١٥ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، ومدد ولاية فريق الخبراء إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، وطلب إلى هذا الأخير أن يُطلع اللجنة على تقدم أعماله قبل ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن طريق لجنة الجزاءات، في أجل أقصاه ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

٣ – وفي رسالة مؤرخة ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ أبلغ الأمين العام مجلس الأمن عضوية فريق الخبراء. ويتكون الفريق الذي يرأسه إبرا ديغان كا (السنغال) من خبير في شؤون الاتجار بالأسلحة، هو ج. أ. ج بويسون (كندا) وخبير في المالية، هو ريكو كاريش (سويسرا)، وخبير في الطيران المدني هو عبد الله سيسوكو (مالي) وخبير في شؤون الجمارك، هو جان لوك غالي (فرنسا). ويساعد فريق الخبراء علاوة على ذلك خبيران استشاريان هما كريستيان ديتريش (الولايات المتحدة الأمريكية) ودافيد هوكسفورد (بريطانيا العظمى) فضلا عن الكسندر روز، المسؤول عن الشؤون السياسية.

٤ – ويود فريق الخبراء أن يتقدم بالشكر على وجه الخصوص إلى ويليام لاسي سوينغ، الممثل الخاص للأمين العام، وللدوائر التابعة له على الدعم اللوجستي القيّم وعلى التعاون المتواصل في مجال تبادل المعلومات. ويتقدم فريق الخبراء بالشكر أيضا إلى مكاتب بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في بونيا وبوكافو وغوما، فضلا عن ممثليات البعثة في كمبالا وكيغالي. ويتقدم فريق الخبراء في الأخير بالشكر إلى بعثة عملية الأمم المتحدة في بوروندي على التسهيلات التي قدمتها للفريق طيلة فترة إقامته في بوجمبورا.

ألف – المنهجية

٥ – اغتنم فريق الخبراء فترة الأسابيع التسعة التي أتيحت له ليجري محادثات مع حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة، وليقوم أيضا بتحقيقات عن قرب، أساسا في مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو، عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٦ (٢٠٠٥). وأجرى الفريق معظم تحقيقاته في مقاطعة إيتوري ومحافظتي كيفو. وزار الفريق أيضا إقليم كاتانغا.

٦ – وحرصا من الفريق على تعقب بعض شبكات التموين المحتملة، قام أيضا بزيارة بعض البلدان المنتجة للأسلحة.

٧ – وبعث فريق الخبراء مذكرات شفوية تتضمن قائمة مفصلة بالمعلومات المطلوبة، قبل عدة أسابيع من اجتماعه بالحكومات المذكورة أعلاه، كي تتمكن هذه الأخيرة من الاستعداد على الوجه المطلوب. وعمد الفريق، علاوة على ذلك، وعلى نحو منتظم، إلى تجديد الاتصال ببعض تلك الحكومات لتذكيرها بالوثائق والمعلومات التي ما زال الفريق بحاجة إليها كي ينجز مهمته.

٨ – ومنذ أن نُشرت قائمة الأشخاص والكيانات الخاضعة للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وفريق الخبراء يقوم بتوعية بعض حكومات دول المنطقة وبعض المؤسسات المالية بضرورة توخي الحيطة في تطبيق الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن.

٩ – وظل فريق الخبراء متمسكا بأعلى درجات الإثبات التي يمكن أن يطلبها جهاز غير قضائي لا يملك حق إصدار أوامر المثول، وعكف على التحقيق في عدد من الحالات العملية وتوثيقها، وواصل تحليله لتنفيذ بلدان المنطقة للتدابير المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥) و ١٦١٦ (٢٠٠٥).

١٠ – وفي مجال الاتجار بالأسلحة، اهتم فريق الخبراء في المقام الأول بتعقب الأسلحة لدى بعض البلدان المنتجة لها، وأيضا لدى بعض بلدان المنطقة، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتمكن بفضل مقارنة هذه المعلومات من التوصل إلى رؤية أكثر منهجية للتداول المشروع وغير المشروع للأسلحة، سواء داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو خارجها.

١١ – وفي مجال الطيران المدني، سعى فريق الخبراء مستعينا بالمصادر الممكن الاستعانة بها إلى تحديد جميع الرحلات، التي يمكن أن تكون قد نقلت أسلحة إلى منطقة البحيرات الكبرى،

أو داخل هذه المنطقة ذاتها، واستخدم في ذلك المعلومات المتأتية من الوكالات المختلفة لرصد حركة الطيران ومراقبتها، كما استند قدر الإمكان إلى المعلومات التي قدمتها بلدان المنطقة إلى الفريق.

١٢ - وتركزت التحقيقات المالية على التحليل المتعمق لأساليب تمويل انتهاكات الحظر. ولهذا الغرض، لم تقتصر التحقيقات على الجوانب المالية التقليدية فحسب، بل طالت أيضا عمليات أكثر مهارة ذات طابع مؤسسي.

١٣ - وفيما يتعلق بالجمارك، جاب فريق الخبراء جميع الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل مراقبة حركات الهجرة غير المشروعة ودراسة التهريب في مجال الاتجار بالأسلحة الذي يساعد التهرب الضريبي والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية على ممارسته.

باء - السياق

١٤ - عند إعداد هذا التقرير، كان الحدث البارز الذي هيمن على الحالة السياسية في البلاد هو نظر الجمعية الوطنية في مشروع قانون الانتخابات والاستعدادات للاستفتاء الدستوري المقرر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

١٥ - وتحسن الوضع الأمني في البلد تحسنا كبيرا كما يشهد على ذلك ارتفاع معدل المسجلين في السجل الانتخابي، حتى في مناطق شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويحتمل أن يتجاوز عدد المسجلين ٢٥ مليون ناخب، ويشكل هذا الرقم قوة دفع حاسمة ستمكن من إجراء انتخابات ذات مصداقية، يمثل فيها الجميع في كامل إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء تعلق الأمر بالاستفتاء الدستوري أو بالانتخابات التشريعية والرئاسية.

١٦ - ومع هذا، يلاحظ فريق الخبراء أن إصلاح قطاع الأمن لا يتقدم بالسرعة المأمولة. وإذا كانت المرحلة الأولى من الاندماج قد أنجزت، بإنشاء ست كتائب متكاملة، فإن المرحلة الثانية من المراحل الثلاث تواجه صعوبة في الانطلاق. ويضاف إلى ذلك العجز المزمن في دفع مرتبات الجنود وأفراد الشرطة المدمجين، مثلما وردت الإشارة إلى ذلك أيضا في التقرير الأخير لبعثة الاتحاد الأوروبي لإسداء المشورة وتقديم المساعدة في مجال إصلاح القطاع الأمني في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٧ - وبالتالي، فإن على الحكومة الانتقالية أن تعجل ببذل جهود جديدة من أجل الإسراع بخطى برنامج إصلاح هذا القطاع الذي سيضمن نجاحه السلام والاستقرار في المستقبل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٨ - ويرحب فريق الخبراء بالإجراءات الصارمة التي نفذتها مؤخرا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد المجموعات المسلحة في الجهة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأسفرت هذه الإجراءات على الخصوص عن تحسين الحالة الأمنية في مقاطعة إيتوري بشكل ملموس.

١٩ - وعلاوة على ذلك، وبفضل تعزيز تواجد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على امتداد بعض النقاط الحدودية، ولا سيما على الحدود مع السودان وأوغندا، أصبحت المجموعات المسلحة الأجنبية تواجه صعوبات أكبر في تنفيذ أنشطتها.

٢٠ - وساعد تحسن الحالة الأمنية في إيتوري على تعزيز بسط نفوذ الدولة في هذه المنطقة، وإن كانت البرامج الوطنية للتسريح وإعادة الإدماج ما زالت تشوبها بعض أوجه القصور فيما يتعلق بدفع مرتبات بعض العناصر المسرحة.

٢١ - وتصاعد أيضا الضغط الذي تمارسه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم لوجستي من البعثة، ضد المجموعات المسلحة الأجنبية في محافظتي كيفو. وكثفت العمليات الرامية إلى إخراج القوات الديمقراطية لتحرير رواندا من مواقعها بالقوة وإعادتها إلى أوطانها، ولا سيما منذ انقضاء أجل الإنذار النهائي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وصدور بيان اللجنة الثلاثية زائد واحد المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٢٢ - ولا تزال مناطق عديدة تشهد انفلاتا أمنيا في إيتوري، وفي محافظتي كيفو، بل وأيضا في شمال كاتانغا ووسطها حيث لا يزال التنافس على التحكم في الموارد الطبيعية يغذي أعمال العنف بين المتحاربين الذين يستغلون ثروات البلاد على نحو غير مشروع.

٢٣ - وفي المجال الاقتصادي، تمثل زيادة الاستثمارات الأجنبية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بادرة مشجعة. ومع هذا، ما زالت الهياكل الأساسية الاقتصادية ضعيفة ومطمعا للكثيرين. فإن لم تبسط رقابة الدولة على قطاعي الصناعة والمناجم وشبكات النقل، لن يتسنى كفالة السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٤ - وأخيرا، لا يزال فريق الخبراء يساوره القلق إزاء الدعم العسكري والمالي اللذين يقدمان، سواء من داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية أم من خارجها، إلى مختلف الجماعات المسلحة في شرق البلاد.

ثانيا - تهريب الأسلحة والمسائل المتعلقة بالاتجار بها

ألف - النهج المتبع في التحقيقات

٢٥ - أولى الفريق اهتماما خاصا بحركة الأسلحة في الداخل بالإضافة إلى اهتمامه بمسألة تهريب الأسلحة والمسائل المتصلة بالحدود. وكانت التحقيقات التي أجريت خلال فترة الولاية الحالية خلصت إلى استنتاج مفاده أن انتقال الأسلحة حاليا في الداخل بصورة غير قانونية وحيازتها بصورة غير قانونية وحيازتها القانونية دون ضوابط داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار بنفس القدر إن لم يكن بأكثر مما تسببه شحنات الأسلحة غير القانونية التي تعبر الحدود.

٢٦ - وقد تناول الفريق خلال هذه الفترة من ولايته الحظر على الأسلحة بهدف تعزيز القدرة عامة على تعقب مصدر الأسلحة النارية. وشرع الخبراء في زيارة البلدان المصنعة والموردة لهذه الأسلحة، ولكنهم لم يتمكنوا، لضيق الوقت، سوى من زيارة بلغاريا. وقد ساعدت هذه الزيارة الأولى إلى بلد مصنع للأسلحة الفريق على التعرف على نوع الأسلحة النارية وسبل انتقالها وبخاصة فيما يتعلق بأكثرها تداولا في المناطق التي يدور فيها الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٧ - وفحص الفريق أيضا الصفقات القانونية بين البلدان المصنعة والموردة من ناحية وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجارتيها من ناحية أخرى. وكان القصد من ذلك، استخدام المعلومات المستقاة من هذه الصفقات القانونية لمقارنتها مع ما يوجد من أسلحة في مناطق الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ذلك أن المعلومات المتعلقة بالأسلحة النارية والذخائر واللوازم العسكرية المستقاة لأغراض تلك المقارنة عنصر أساسي لتحديد مدى صحة ادعاءات الأفراد أو الجماعات في هذا الشأن. فهي تسمح للخبراء بالتأكد من تلك الادعاءات أو دحضها، كما تساعد على التأكد من وقوع انتهاكات للحظر أم لا.

٢٨ - وقد قام الفريق على الصعيد الداخلي، بجمع عينة ضمت ما يربو على ٠٠٠ ٤ سلاح ناري بهدف زيادة دقة الأسلحة النارية. وأمكن للفريق التعرف على العديد من طرز وأنواع هذه الأسلحة المصنعة في بلدان مختلفة. وهو ما زوده بمعلومات مكنته من التماس تعاون البلدان المصنعة في تعقب الطلبات المقدمة استقاء لمعلومات محددة من الجهات المصنعة

والسلطات المصدرة. وتستعين وكالات إنفاذ القوانين في جميع أنحاء العالم بهذه الطريقة المتبعة في التعقب بشكل اعتيادي.

٢٩ - وتم في سياق مبادرة أخرى للتعقب، الإطلاع على السجلات العسكرية وسجلات الشرطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتتسنى مرة أخرى بذلك مقارنة مواصفات الأسلحة النارية وأرقامها التسلسلية مع مواصفات وأرقام الأسلحة التي عثر عليها بحوزة جماعات أو أفراد يحملونها في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون رخصة. وستساعد هذه المعلومات على تحديد ما إن كان الأفراد الذين أعطيت لهم أسلحة نارية يحتفظون بها في سياق أدائهم لعملهم أم كانوا ينتهكون الحظر بحيازتهم لها.

٣٠ - فتعقب الأسلحة رجوعا إلى البلدان المصنعة، ومضاهاة المعلومات الموجودة لدى بعض البلدان المجاورة، وفي السجلات الداخلية هي الطرائق الثلاث للتعرف على انتهاكات الحظر بشكل أوضح وجمع أدلة الإثبات اللازمة. ويتسق هذا النهج المتبع في التحقيقات مع برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه.

باء - عدم شفافية التجارة الدولية للأسلحة

٣١ - سافر الفريق إلى بلغاريا التي سمحت بتصدير ٥٠٠٠ بندقية من طراز AK47 إلى رواندا. وكانت المعلومات المطلوبة من هذه الصفقة القانونية، الحصول على الأرقام التسلسلية لمقارنتها بالمعلومات المستقاة في ضوء تحديد الأسلحة الحربية المتداولة في مناطق الصراع. وقد أمكن للفريق خلال فترة هذه الولاية أن يتحقق من أن هذه الصفقة قد تمت بالفعل ولكنه لم يستطع الحصول على الأرقام المسلسلة لا من بلغاريا ولا من رواندا بالرغم من الطلبات العديدة التي قدمها للبلدين المعنيين. فهو قدم طلبات شفوية وأخرى خطية لكل من السلطات البلغارية والرواندية وكذلك للجهات المصنعة، ولا يزال ينتظر مده بالأرقام المسلسلة التي طلبها. غير أن بلغاريا أكدت أن بعض الأسلحة النارية التي تم التعرف عليها في جمهورية الكونغو الديمقراطية صنعت في بلدها وصدرت بصورة قانونية في أيار/مايو ٢٠٠١ إلى بلد ثالث هو نيجيريا. وستساعد هذه المعلومات فريق الخبراء.

٣٢ - وأبلغ السمسار الذي توسط في الصفقة الفريق بأنه ليس ملزما بتقديم الأرقام المسلسلة كيما يؤذن له برخصة التصدير. ويساور الفريق القلق إزاء إصدار رخص لتصدير الأسلحة دون استيفاء شروط تقديم أرقامها التسلسلية. ومما يزيد من صعوبة المهمة الصعبة أصلا، أي مهمة تعقب الأسلحة النارية القديمة التي خرجت من المصنع، أن الوثائق المطلوبة للإذن بتصديرها لا يشترط فيها إدراج أرقامها المسلسلة.

٣٣ - وقد طلب الفريق شفويا وخطيا مده بالوثائق التي تحدد بدقة طبيعة شحنات الأسلحة التي استوردتها الحكومة الانتقالية، فضلا عن الشحنات التي استوردتها حكومتا رواندا وأوغندا اعتبارا من إعلان الحظر. ولم تقدم هذه الوثائق إلى الفريق حتى الآن على الرغم من المحاولات المتكررة للحصول عليها. ونتيجة لذلك، لم يتسن له إجراء المقارنات المشار إليه فيما تقدم.

جيم - عمليات النقل الداخلي غير القانوني للأسلحة

٣٤ - حقق فريق الخبراء في العملية التي قام بها الجنرال باسيفيك ماسونزو لنقل ذخائر وعتاد عسكري في الداخل.

٣٥ - فقد عاد الجنرال ماسونزو، نائب قائد المنطقة العسكرية الرابعة إلى مسقط رأسه في منيمبوي في أراضي المنطقة العسكرية العاشرة في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ونقل في ٦ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من بوكافو إلى منيمبوي عدة ضباط من الكتيبة ١١٢ وحمولة من الذخائر والأزياء النظامية في خمس رحلات جوية استأجرت لحساب المنطقة العسكرية العاشرة. وحملت هذه الرحلات ٣٠ صندوق ذخيرة رشاشات خفيفة من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ و ٦ صناديق ذخيرة مدافع آر. بي. ج، و ٥ صناديق ذخيرة من عيار ٨٢ مليمتر، و ٠٠٠ ٢ من الأزياء النظامية والأحذية الطويلة. وقد حصل اللواء ١١٢ على هذه المواد المحظورة، بأمر من الجنرال ماسونزوز. ويعتبر فريق الخبراء أن الأمر يتعلق هنا بانتهاك للحظر المفروض بموجب الفقرة ٢ (أ) من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥).

دال - تعقب الأسلحة النارية

٣٦ - كان فريق الخبراء قد قدمت إليه قبل وصوله إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية قائمتان بالأسلحة النارية التي جمعت خلال مختلف مشاريع التسريح ونزع السلاح التي أضطلع بها في البلد. وتضمنت قائمة منهما حوالي ٠٠٠ ٥ قطعة سلاح ناري حددت جميعها بأنها بنادق من طراز AK 47 تحمل أرقاما مسلسلة، وتضمنت القائمة الثانية ٢٠٠ ١ قطعة سلاح حددت بأنها رشاشات صغيرة. وبالرغم مما تنطوي عليه هذه المعلومات من فوائد بالنسبة للعاملين في برامج نزع السلاح، فإن قيمتها تظل محدودة بالنسبة لأغراض التعقب نظرا لافتقارها لبعض التفاصيل الأساسية. ولذا، قام فريق الخبراء بفحص أكثر من ٠٠٠ ٤ قطعة سلاح ناري بمزيد من التفصيل، وأرسل في ضوء هذا الفحص طلبات إلى البلدان المصنعة. ويلتمس الفريق في هذه الطلبات من تلك الدول مده بمعلومات عن سجلات الجهات المصنعة وعن العمليات التي جرت في الآونة الأخيرة وشملت تصدير تلك الأسلحة.

ومن المفترض أن تساعد هذه المعلومات الفريق على تحديد السبل التي تم بها تحويل هذه الأسلحة من أسلحة صنعت وصدرت بصورة قانونية إلى أسلحة تتداولها الأيدي الآن في جمهورية كونغو الديمقراطية بصورة غير قانونية.

٣٧ - وتلقى الفريق ردودا من بلد مصنع يذكر فيها أنه لا يستطيع المساعدة على تلبية طلب التعقب بسبب تاريخ تصنيع الأسلحة. وفي حين أن الفريق يتفهم أن تاريخ التصنيع لا توجد بشأنه سجلات أو ربما لا تكون هذه السجلات متاحة، يساوره قلق بالغ بسبب عدم مسك هذه السجلات، وعدم مطالبة المصدرين بتزويد السلطات المسؤولة عن التصدير بالأرقام المسلسلة لجميع الأسلحة النارية المشمولة بصفقات تصديرها. ولئن كان من المفهوم أن التعرف السليم على الأسلحة النارية واشتراط تقديم الأرقام المسلسلة في وثائق طلب تصديرها يتطلبان عملا إضافيا، فإن عدم توافر هذه المعلومات يحرم الفريق وغيره من الأفرقة التي تحقق في انتهاكات الحظر من معلومات أساسية وبخاصة عند التعامل مع الأسلحة القديمة الفائضة.

٣٨ - ويتطلب تعقب الأسلحة النارية تعاونا تاما بين جميع الدول. ويعد اهتمامها الفوري بطلبات المعلومات التي يقدمها الفريق ضروريا من أجل إتمام التحقيقات التي يجريها خلال الفترة المحددة له.

٣٩ - وكشفت التحقيقات التي يجريها الفريق أيضا أن بعض المصنعّين يحولوّن مخزونات الأسلحة القديمة إلى أسلحة نارية رياضية، وبقيامهم بذلك، يغيّرون الشكل الأصلي للأسلحة تغييرا كبيرا، والأهم من ذلك، إنهم يزيلون الأرقام المتسلسلة ويضعون أرقاما بديلة، مما يسمح باختفاء مخزونات كاملة دون توفر فرصة لتعقب أصولها.

هاء - مخابئ الأسلحة ومخزوناتها

٤٠ - أحيط فريق الخبراء علما بوجود عدد كبير جداً من مخابئ الأسلحة في مختلف أنحاء البلد. وفي حين تقوم مجموعات مسلحة وخارجة عن القانون بإخفاء بعض الأسلحة، يزعم أن بعضها الآخر بحوزة مسؤولين في مواقع السلطة. ومرة أخرى، فإن عدم توفر وسائط نقل جوي ملائمة داخل البلد وضيق الوقت حال دون إجراء مزيد من التحقيقات في هذه المزاعم.

٤١ - ويؤكد الفريق مجددا أنه يشعر بالقلق بشأن الاتجار الداخلي تماما كما يساوره القلق إزاء تهريب الأسلحة النارية.

واو – مواقع استلام الأسلحة

٤٢ – زودت الحكومة الانتقالية اللجنة بتفاصيل عن مواقع الاستلام المحددة حيث يمكن أن تدخل الإمدادات العسكرية، بما فيها الأسلحة النارية بصورة قانونية، إلى البلد خلال فترة الحظر، بموجب بنود الفقرة ٤ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). ولم يتح للفريق الوقت إلا للتحقيق في موقع لوبومباشي. وخلال هذه الزيارة، أصبح واضحا رغم تحديد الموقع، أنه لم تكن توجد سجلات محددة عن أي أسلحة نارية مستوردة. والتقى الفريق بقائد المنطقة العسكرية السادسة، المسؤول عن تزويد إقليم كاتانغا باحتياجاته من الإمدادات العسكرية. وفي حين أبرز القائد نسخة من نموذج طلب تحتوي على الاحتياجات من الإمدادات العسكرية، بما في ذلك الحاجة إلى ١ ٨٠٠ قطعة من طراز AK 47، أشار إلى أنه أرسل نماذج الطلبات إلى كنشاسا لاستيفائها وتوجه إلى مطار لوبومباشي بنفسه للتوقيع على وصول الشحنات. ولم تسلم بعد الأسلحة النارية المطلوبة المدرجة في نموذج الطلب إلى لوبومباشي.

٤٣ – وتم ترتيب اجتماع ثان مع نائب قائد الحرس الجمهوري الذي كان يدعى سابقا فريق الأمن الرئاسي الخاص في لوبومباشي، الذي أفاد أيضا بأن قواته تحصل على إمداداتها، بما في ذلك الأسلحة النارية بنفس الطريقة التي تحصل عليها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٤ – وكان الفريق ينوي التحقيق في الإجراءات في موقع استلام الأسلحة في كنشاسا، وطلب الإذن خلال زيارة قام بها نائب وزير الدفاع وتم إرسال رسالة لاحقة إلى وزير الدفاع. ولا يزال الفريق ينتظر الرد.

زاي – عمليات تحديد الأسلحة وحفظ السجلات

٤٥ – أتاحت التحقيقات التي أجراها الفريق الوقوف بوضوح على أوجه الخلل في عمليتي حفظ السجلات وتحديد الأسلحة النارية بدقة من قبل عدد كبير من أصحاب المصلحة. وقد جعلت أوجه الخلل هذه عمل الفريق في غاية الصعوبة، ويسرت أيضا عمل الضالعين في تهريب الأسلحة النارية والاتجار بها. وهي تحرم المحققين من المعلومات اللازمة للتمييز بين الأسلحة النارية القانونية وغير القانونية الموجودة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحديد آخر حائز قانوني للأسلحة النارية.

٤٦ – ويرى الفريق أنه يجب انتهاز الفرصة لتحديد الأسلحة النارية بدقة أكبر والتعرف على الأرقام المتسلسلة خلال عملية نزع السلاح، ويقترح أن تكتسب مختلف البرامج المعنية مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن وبرنامج نزع

السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبرنامج نزع السلاح وإعادة الإدماج، خبرات إضافية ومزيدا من التدريب في هذا المجال. ويجب أن يكون الإدماج التام لجميع البرامج التي تعمل على استرداد الأسلحة النارية ومركزية حفظ السجلات إلزاميا. وقد حصل الفريق على دعم جيد جدا من رؤساء بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن، ووحدة التحليل المشتركة ومن مدير اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في لوبومباشي، وقدم الفريق المساعدة لتحسين التدريب وحفظ السجلات في هذه البرامج.

٤٧ - وتواجه الجهود الحالية لمعالجة مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مجموعة من أوجه القصور في تحديد هوية الأسلحة وحفظ سجلاتها، والتداول الداخلي الكبير دون ضوابط لحيازة الأسلحة بطريقة قانونية وغير قانونية، وتهريب الأسلحة إلى البلد، ومزاعم وجود مخابئ للأسلحة، وتحويل الأسلحة المملوكة بصورة قانونية. علاوة على ذلك، تشكل هذه الحالة جزءا من سياق دولي أوسع، حيث يؤدي عدم شفافية مبيعات الأسلحة القانونية السابقة إلى جعل تعقب هذه الأسلحة أمرا شبه مستحيل. ويرى الفريق أن التعقيدات المركبة هذه قد أحدثت وضعا يكاد يستحيل فيه، الآن، تحديد الأسلحة الموجودة بشكل قانوني في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو موثوق. ومن شأن ذلك أن يزيد الجهود الرامية إلى مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تعقيدا.

حاء - التوصية

٤٨ - يوصي الفريق بأن تتم بشكل مستقل إعادة تسجيل وإعادة تحديد جميع الأسلحة النارية الموجودة قانونا في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو المستوردة إليها، بما في ذلك الأسلحة الموجودة بحوزة الألوية المندمجة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والأسلحة التي جمعت من برامج نزع السلاح، وأعيد استخدامها في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفق نظام محدد تضعه جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويتماشى نهج تحديد الأسلحة وحفظ سجلاتها مع برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع تهريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء على الاتجار غير المشروع بها، كما أنه محدد كهدف من أهداف ”لجنة مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة“ التابعة لوزارة الخارجية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فإذا تم وضع نظام من هذا القبيل، يمكن أن تصبح جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالا في الإقليم على التنفيذ الفعال لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثا – المجال الجمركي وحركات الهجرة

ألف – الجمارك

٤٩ – لا تزال سهولة اختراق الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية الممتدة لمسافة طويلة مع البلدان المتاخمة، وانعدام الرقابة المحكمة على حدودها البرية والمائية وكثرة إمكانيات التهريب تشكل جميعا عوامل تعوق تطبيق حظر توريد الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١ – مقاطعة إيتوري

٥٠ – يشير فريق الخبراء إلى أنه كشف في تقاريره السابقة عن نظام تمويل مسبق أقامه بعض قادة الجماعات المسلحة مثل جيروم كاكوافو. وأجرى فريق الخبراء، خلال ولايته الحالية، مراجعة لإيرادات إيتوري الجمركية في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ لدى المصرف المركزي للكونغو وحرص بوجه خاص على تركيز تحرياته على المراكز الجمركية الستة الأساسية في إيتوري، أي أريوارا وأرو وبونيا وكاسيندي وماهاغي وتشوميا.

٥١ – وفيما يتعلق بالإيرادات الجمركية في إيتوري، سجلت في كشوف الحسابات الرسمية لعام ٢٠٠٤ إيرادات بمبلغ ١٤ ٠٠٠ دولار وبلغت تلك الإيرادات ٢٨ ٠٠٠ دولار في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٠٥. وقابل الفريق محصل الجمارك ومراقب الجمارك في أرو وهما على التوالي مافينغا بيي فومبي وفيديل بولومبي إيكيتي. وقد أفاد بأن الإيرادات الضريبية التي حصلها مكتب أرو تقدر بمبلغ ٧٠ ٠٠٠ دولار أن تلك الإيرادات في المراكز الخمسة الأخرى في إيتوري تكاد أن تكون بنفس القدر إن لم تكن أعلى.

٥٢ – ورغم هذه الزيادة في الإيرادات، يلاحظ الفريق فواتا في الكسب خلال العشرة أشهر الأولى من السنة قدره ٤ ملايين دولار. وبمراجعة قيودات المصرف في بونيا تبين أنه، فيما يتعلق بمكتب أرو، تم تسليم ما يقل عن ١٠ ٠٠٠ دولار نقداً إلى المصرف عن شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد استمر الحال على هذا المنوال طوال العام باستثناء أن جميع المكاتب الجمركية في إيتوري لم تدفع إيرادات شهر آذار/مارس ٢٠٠٥. وتفيد بعض المصادر أن هذه المبالغ المختلسة خلال الفترة المذكورة ساهمت في تمويل إنشاء الحركة الثورية الكونغولية. وأعرب فريق الخبراء عن دهشته لوجود نوع من الاتفاق الضمني بين المحصلين الجمركيين الستة في إيتوري على عدم دفع إيرادات آذار/مارس ٢٠٠٥، وهم محصلون وجدتهم أو عينتهم القوات المسلحة للشعب الكونغولي.

٥٣ - ولاحظ فريق الخبراء أن هناك دائماً مقاومة للخضوع للسلطة المركزية من جانب المحصلين الجمركيين ومساعديهم في إيتوري، الذين لم يتوانوا، في آذار/مارس ٢٠٠٥، تحت ضغط من بعض التجار، عن استخدام رجال مسلحين دفع المحصلون أجرهم لطرد وتهديد لجنة تحقيق أرسلها المصرف في بونيا لمراجعة الحسابات وتدقيقها بعد اختفاء الإيرادات.

٥٤ - ولاحظ الفريق بالنسبة إلى شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وصول أربع مركبات ذات محركات قوية اشتراها محصل الجمارك في أرو. وتظهر التحريات التي أجراها فريق الخبراء لدى المصالح الإدارية في أرو أن هذه المركبات لم تسجل أبداً لدى الدوائر الضريبية في أرو. وأكد الفريق أن عدداً من المركبات الجديدة والدراجات النارية دخلت إلى أرو بمبادرة من محصل الجمارك معفاة من الرسوم والضرائب المستحقة. وتُوزع بعض تلك الدراجات النارية، التي تم شراؤها بإيرادات مكتب الجمارك والمكوس، على الوكلاء لكسب تعاطفهم. وفيما يتعلق بالمركبات، فإنها تصل في النهاية إلى أشخاص لم تعرف هويتهم بعد. والغرض من هذه الممارسات هو إظهار القدرة على الإيذاء والسهولة التي يمكن بها أن تجتاز المركبات وأدوات أخرى، منها الأسلحة، الحدود دون مراقبة. وقد أُحرقت محفوظات مقاطعة إيتوري في أرو، وهي تحتوي بوجه خاص على عقود بيع الأملاك المنقولة والعقارية ووثائق أخرى، وذلك بعد نشر تقرير فريق الخبراء لـ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بوقت قصير.

٥٥ - والواقع أن عدم وجود مؤسسة مالية في أرو وإجراءات محاسبية ملائمة يترك للمحصلين العاملين حرية تامة فيما يتصل باستعمال الأموال المحصلة عن الضرائب الجمركية ومبيعات التأشيرات والطوابع. وليس لمركز أرو الحدودي مستودع جمركي بالقرب من مكاتبه، ومن ثم فإنه لا يستطيع القيام بتفريغ البضائع ولا بتطبيق الرسوم الجمركية وفقاً للقانون الجمركي. وهكذا فإن المركبات أو الحاويات تنقل تحت الحراسة إلى خارج أرو، مما يسمح بالقيام بأعمال احتيالية، ومنها نقل الأسلحة، قبل وصولها إلى وجهتها النهائية. وتتم هذه الممارسات بالقرب من البحيرات حيث تنقل البضائع الواردة من أوغندا فوراً إلى شاحنات دون مراقبة فعلية وتطبق الضريبة الجزافية وفقاً لما يجمع بين الأشخاص من أواصر.

٥٦ - واستطاع الفريق، خلال تحرياته لدى المراكز الجمركية والمديرية العامة للهجرة والوكالة الوطنية للاستخبارات في أرو وأريوارا، أن يكشف عن أن نظام التمويل المسبق لا يزال سارياً وأن المستفيد منه لا يزال هو جيروم كاكوافو، الذي ما زال يتلقى أموالاً من خلال عمليات تحويل مالية.

٥٧ - وفيما يتعلق بالحركة الثورية الكونغولية، فإن التحقيقات التي أجراها فريق الخبراء لدى بعض الإدارات الضريبية في مقاطعة إيتوري، ومنها مكتب الجمارك والمكوس والمديرية العامة للهجرة، تبين أن اختلاس الإيرادات الضريبية ساهم في تمويل إنشاء هذه الحركة.

٥٨ - وبينما كانت حكومة أوغندا قد أنكرت في البداية وجود الشخصيات الرئيسية للحركة في كمبالا في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، فإنها اعترفت، تحت ضغط المجتمع الدولي، بوجودهم في وقت لاحق، بل وبادرت بطردهم. وخلال اجتماع عقده الفريق مع حكومة أوغندا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لم يفوت الفريق الفرصة للاستفسار عن وجود هؤلاء الأشخاص غير المرغوب فيهم. وأكدت الحكومة أن هؤلاء الأشخاص لم يعودوا موجودين على الأراضي الأوغندية، ولكن بعض المعلومات التي حصل عليها فريق الخبراء تدل على عكس ذلك.

٥٩ - وفيما يتعلق أيضا بالحركة، حصل فريق الخبراء على معلومات من ضابط في الحركة تفيد بأن جيروم كاكوافو ترك عند رحيله إلى كينشاسا واندماجه في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو أسلحة في حالة سيئة، من بينها أسلحة ثقيلة. ويبدو أن جزءاً من هذه الأسلحة كان كذلك موضوع صفقة مالية بين الحركة وجيروم كاكوافو.

٢ - محافظتا كيفو

٦٠ - ذهب فريق الخبراء إلى غوما، على الحدود مع رواندا، ولاحظ فيها حالات اختلاس للإيرادات الضريبية والجمركية من جانب مختلف الإدارات المحلية تسمح بتمويل بعض الجهات الفاعلة المحلية. وتحدث الفريق بشكل خاص إلى مدير مكتب الجمارك والمكوس في غوما ومساعديه. وأقر المدير بأن هذا المركز الجمركي يحقق رقم أعمال مهم جداً يصل إلى عدة ملايين من الدولارات سنوياً. وكان فريق الخبراء ينوي الحصول على وثائق تتعلق بهذه الإيرادات الضريبية والجمركية، ولكن المدير لم يقدم هذه الوثائق.

٦١ - وتحدث الفريق أيضاً إلى السيد ألبير سيمانا، مدير المديرية العامة للهجرة/الوكالة الوطنية للاستخبارات في المركز الحدودي بغوما. ويتم تعيين جميع وكلاء المديرية/الوكالة باقتراح منه إلى المحافظ. ويدفع لهؤلاء الوكلاء بين ٥ و ١٠ من دولارات الولايات المتحدة حسب السلطة التقديرية للسيد سيمانا ووفقاً لدرجة التعاون القائم بينهم وبينه. وتفيد بعض المصادر داخل منظمة الكل للسلام والتنمية بأنه يفترض كذلك في كل من يعين في تلك الوظائف أن ينضم إلى منظمة الجميع من أجل السلام والتنمية ويدفع اشتراك في هذه المنظمة غير الحكومية.

٦٢ - ورفض السيد سيمانا أثناء زيارة الفريق استنساخ أي وثائق وكان شديد العزوف عن إظهار دفاتر التسجيل وأذونات الخروج. وقد اطلع الفريق على السجل في جو من التوتر.

٦٣ - ووفقا لمصدر في المديرية العامة للهجرة، يتم توريد جزء من الإيرادات، المتأتية من بيع التأشيرات التي تمنحها المديرية، لمنظمة الجميع من أجل السلام والتنمية. ويود فريق الخبراء الإشارة إلى أن السيد سيمانا كان موضع اتهام بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان تتمثل في احتجازه تعسفيا أشخاصا في زنزانات الوكالة الوطنية للاستخبارات.

باء - الهجرة

زيارة موتبوتسي في معسكر كوكو

٦٤ - عقب طلب قدم لحكومة رواندا، استطاع الفريق زيارة معسكر كوكو، حيث يوجد جولز موتبوتسي ورجاله منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٦٥ - يقع معسكر كوكو في منطقة جبل نياكيزو في الجزء الجنوبي الغربي من رواندا بالقرب من حدود بوروندي وعلى بعد ٦٠ ميلا فقط بالجو من بوكافو في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وليست هناك علامات خاصة تحدد وضع المعسكر وليس هناك أي أسوار، ولم يلمس الفريق أثناء الزيارة أي نوع من الأمن.

٦٦ - وعلى الرغم من أن الفريق طلب قائمة بجميع الموجودين بالمعسكر، فإنها لم تقدم حتى بعد انتهاء الزيارة بـ ٤٨ ساعة، وكان من الصعب تحديد عدد الموجودين، وقد رفض طلب تجميعهم معا. وبدا أن للشاغلين حرية التنقل والذهاب والمجيء في المعسكر حسبما يروق لهم. وقد زار الفريق جميع الثكنات والمخازن وقام بحصر عدد لا يزيد عن ٦٠ شاغلا. ولم يكن بوسع الفريق أن يتعرف على هوية الموجودين باستثناء جولز موتبوتسي وثلاثة من رجاله.

٦٧ - وأوضح موتبوتسي أنه وصل إلى معسكر كوكو بعد أحداث بوكافو في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٤ وكان هو وضباطه الرفيعو الرتبة حسني الملبس، بخلاف سائر الموجودين، الذين يعيشون في ظروف لا تتوافر لهم فيها سوى مرافق صحية هامشية، وبدا أن هناك نقصا في الغذاء والضرورات الأساسية الأخرى. وبدا أن موتبوتسي ورجاله الثلاثة برتبة رائد لا يقيمون في المعسكر. وذكر موتبوتسي أيضا أن زوجته وأولاده الثمانية موجودون في كيغالي التي أقاموا فيها قبل نشوب أزمة بوكافو. وأفيد لاحقا بأن موتبوتسي يتجول بحرية حول كيغالي.

٦٨ - وأجرى الفريق مقابلة مع موتبوتسي بشأن أفعاله ودعمه بينما كان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقال بأن الجنرال لوران نكوندا أمده بتعزيز في شكل أربعة لواءات أثناء أزمة بوكافو في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأكد أيضا أن ١٥ من جنوده كانوا في مخيم اللاجئين في غاتومبا وأنهم قتلوا أثناء المذبحة.

٦٩ - ومن الشواغل الرئيسية التي أثارتها الزيارة أن الكولونيل موتبوتسي عبر الحدود في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ مع ٣١٥ من رجاله. وحتى اليوم جرى التحقق من أن ٤٧ فقط عبروا الحدود ثانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأن نحو ٦٠ كانوا في الموقع أثناء الزيارة، و ٨ أبلغ أنهم في قسم المرضى، ويتبقى بذلك ٢٠٠ من رجاله لا يعرف عنهم شيء.

٧٠ - أما فيما يتعلق بالرجال الـ ٤٧ الذين عبروا الحدود ثانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الكولونيل بيزوغو في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، فقد اعترضتهم، جمهورية الكونغو الديمقراطية، القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وكان بعضهم يرتدون، لدى اعتراضهم، الزي العسكري ويحملون أسلحة، ومعدات اتصال ومعدات دعم لوجستي أخرى. ولم يتمكن الفريق من أن يؤكد أن أولئك الثوار أحرار الآن ويعيشون في منطقة الهضبة العليا (هوت بلاكو).

جيم - التحقيقات الجمركية في بوروندي

٧١ - توجه الفريق إلى بحيرة نيانزا وأجرى محادثات مع مدير الإقليم والشرطة الجوية وشرطة الحدود وخدمات الجمارك بشأن مسائل تتعلق بمرور الأسلحة في بحيرة تنجانيقا. ويتضح من هذه المحادثات أن للحركة التجارية في البحيرة أهميتها. وفيما يتعلق بالسفن الآتية من جمهورية تترانيا المتحدة أو من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيقدر عددها بمئات السفن في اليوم موزعة بين الموانئ الرئيسية الثلاثة المطلة على البحيرة. وقد أثارت تحركات هذه السفن اهتمام الفريق بالنظر إلى أنه قبل ٥ شهور تم اعتراض سفينة في البحيرة تحمل أسلحة وذخائر مخبأة تحت أسماك، ولكن السلطات التي قابلها الفريق رفضت إعطاء معلومات عنها.

دال - التوصية: تعزيز وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على طول الحدود الشرقية لتلك الجمهورية

٧٢ - يمكن لبعثة الأمم المتحدة، بفضل وجودها على طول الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تقدم مساعدتها لنقاط الجمارك، بمشاركتها خاصة في مراقبة المركبات والبضائع القادمة من الخارج. وفيما يتعلق بعمليات المراقبة العشوائية التي يمكن إجراؤها بعد عبور الحدود، يمكن أن تسهم البعثة في تنفيذ عمليات التحقق. ويرى فريق

الخبراء أنه يمكن لها أن تعزز وجودها على الحدود، بما سيكون له، من ناحية، تأثير رادع للمهربين فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة، ويحد، من ناحية أخرى، من عمليات التصدير غير القانونية للموارد الطبيعية وذلك بتأمين مزيد من الشرعية لموظفي الجمارك الموجودين.

رابعا – التصدي لتمويل انتهاكات حظر توريد الأسلحة

ألف – مقدمة

٧٣ – دارت التحقيقات في الجوانب المالية لانتهاكات حظر الأسلحة المشتبه في وقوعها حول عمليات إساءة استغلال الاستخراج الصناعي للمعادن الثمينة وقام الفريق بتحليل الانتهاكات الممكن حدوثها عن طريق:

- شركة جمهورية الكونغو الديمقراطية شبه الحكومية أوكيمو، ومناطق امتيازها والشركاء المتضامين والمعدِّنين الحرفيين؛
- منجم البيروكلور في لويشي شمال كيفو؛
- استمرار تجنب الإفصاح الكامل والشفافية في واردات الذهب والكاستريت من جانب أوغندا ورواندا على التوالي.

٧٤ – وتكشف هذه الدراسات عن انتهاكات للجوانب المالية للقرارات ذات الصلة. وتهيئ أيضا فرصة للفريق لبيان الوسائل المعقدة التي تستخدمها الجماعات المسلحة لتحصين نفسها واستغلال هيمنتها الإقليمية. فأمثلة الأعضاء السابقين في جبهة القوميين ورعاة الاندماج في إيتوري والأعضاء السابقين في التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية – غوما، الذي يضم الحاكم يوجين سيروفولي، تبين كيف حلت الإجراءات الإدارية الآن محل قوة السلاح. والآثار جميعها واحدة: مكاسب اقتصادية لكل شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتقويض نفوذ الحكومة الانتقالية أو حتى معارضته.

٧٥ – وتشير أيضا، التحقيقات بقوة إلى الحاجة إلى نظام محسّن لتتبع أثر جميع المعادن النفيسة يكون من شأنه دعم علاقات تجارية منصفة ومجزية لجميع أهم منطقة البحيرات الكبرى. وترد في الفرع الأخير من هذا التقرير معلومات أكثر تفصيلا تتصل باقتراح مقدم بشأن برنامج رائد قصير الأجل يتعلق بإنشاء نظام لشهادات المنشأ.

باء – مكتب كيلو – موتو لمناجم الذهب

١ – لمحة عامة

٧٦ – يسيطر مكتب كيلو – موتو لمناجم الذهب على مساحة ٠٠٠ ٨٣ كيلومتر مربع من الأراضي الممنوحة على سبيل الامتياز والمقسمة إلى مناطق الامتياز ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ ومنطقة البحوث الخالصة، التي تقع جميعها في مقاطعة أورينتال. وتعزى قيمة هذه الممتلكات جميعا إلى احتياطيات قدرها نحو ٢٠ مليون أوقية من الذهب؛ وتبلغ قيمة احتياطيات الذهب الخاصة بالمكتب ١٠ بلايين دولار، بأسعار السوق العالمي الحالية التي سجلت أرقاما قياسية تقترب من ٥٠٠ دولار للأوقية، أو ٦ بلايين دولار بحساب متوسط قيمة الأوقية ٣٠٠ دولار على المدى الطويل.

٧٧ – وبغية استغلال هذه الأصول بصورة فعالة، وفي سبيل الوفاء بالدور الاجتماعي – الاقتصادي الذي يضطلع به المكتب لصالح السكان المحليين، من الضروري أن يدخل المكتب في شراكات مع شركات التعدين الصناعية، وجهات التعدين شبه الصناعية والحرفية. وفي جميع هذه الاتفاقات، تحتفظ الدولة بحقوق الملكية الخالصة، في حين يحتفظ الوزير المسؤول عادة من خلال المكتب بحصة قدرها ٢٠ في المائة من مشروع التنقيب. وينبغي أن تنص اتفاقات الامتياز على إجراءات للتنقيب والإنتاج تتسم بالوضوح ويمكن قياسها، وعلى أن يمكن لأي انتهاك لهذه الإجراءات أن يؤدي إلى إلغاء الشراكة في المشروع. ونظرا لقدرة الشركاء الإثني عشر في المشاريع المشتركة للتعدين الصناعي على تخصيص رؤوس أموال كبيرة لمشاريع التعدين، وبالتالي تحسين الاقتصاد الكونغولي، فإن هؤلاء الشركاء هم أهم نظراء للمكتب.

٢ – الشركاء في المشاريع المشتركة

٧٨ – في أثناء المرحلة المشمولة بالتقرير، وجد فريق الخبراء أنه، بسبب خمول الأنشطة، لم يجر الوفاء بأربعة من اتفاقات الامتياز التي تتحكم فيها الكيانات التالية:

الشركة في المشاريع المشتركة	الشركة الأم
شركة أستون وشيفيلد للسلع الأساسية (Aston and Sheffield Commodities)	جولداغيم (Goldagem)
(ASC-Goldagem 42B Avenue du Congo Quartier Delveaux Commune de Ngaliema Kibshasa Democratic Republic of the Congo	ASC-Goldagem B.P. 18687 Dubai United Arab Emirates
شركة باندي الخاصة المحدودة للاستثمارات (Bandy Investments sprl) Immeuble du 30 Juin Local 2 Boulevard du 30 Juin Commune de l a Gombe, Kinshasa Democratic Republic of the Congo	شركة باندي (الخاصة) المحدودة للاستثمارات (Bandy Investments (PTY) Ltd. 25 Bath Avenue Rosebank / South Africa P.O. Box 3463 Parklands 2121 South Africa
شركة ذهب موانا الكونغولية الأفريقية (Mwana Africa Congo gold) Immeuble UBC 3rd Floor East Wing Boulevard du 30 Juin 3eme etage Cabinet Kramba Kinshasa Democratic Republic of the Congo	شركة موانا الأفريقية القابضة (الخاصة) المحدودة (Mwana Africa Holdings (PTY) Ltd.) 3rd Floor East Wing Standard Bank Building Sandton 2196 Johannesburg South Africa
شركة المعادن الأفريقية (الخاصة) المحدودة (Afriminerals sprl)	شركة المعادن الأفريقية القابضة (الخاصة) المحدودة (Afrimineral Holdings (PTY) Ltd.

الشركة في المشاريع المشتركة	الشركة الأم
Immeuble UBC	275 Linden Road
7eme etage	Strathavon
Avenue des Aviateurs	Sandton
Kinshasa/Gombe	South Africa
Democratic Republic of the Congo	

٧٩ - وقد قررت شركة باندي الخاصة المحدودة للاستثمارات، التي يسيطر عليها الشركاء نيكو شيفر وأياندا دلودلو ودو فان دير ميروي فيليون، من جنوب أفريقيا، أن تتنازل عن حقوقها في الامتياز في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، بعد أن أعلن الفريق عن طلب للحصول على معلومات.

٨٠ - أما المشاريع المشتركة التالية، فهي فيما يبدو نشطة حسبما تشترطه اتفاقات الامتياز الخاصة بها، وهو ما يعني في المرحلة الحالية أنه يجري الاضطلاع بأنشطة التنقيب وليس الإنتاج الصناعي:

الشركاء في المشاريع المشتركة الجارية في منطقة الامتياز ٤٠	الشركة الأم
شركة أنغلوغولد أشانتي كيلو (AngloGold Ashanti Kilo)	شركة أنغلوغولد أشانتي المحدودة (AngloGold Ashanti Ltd.)
الشركاء في المشاريع المشتركة الجارية في منطقتي الامتياز ٣٨/٣٩	الشركة الأم
شركة كيبالي الخاصة المحدودة للذهب (Kibali Gold sprl) 4845 avenue Lt. Colonel Lukusa Kinshasa/Gombe Democratic Republic of the Congo	لم يتم تحديدها
شركة بورغاكيم الخاصة المحدودة للتعدين (Borgakim Mining Sprl) 4845 avenue Lt. Colonel Lukusa Kinshasa/Gombe Democratic Republic of the Congo	لم يتم تحديدها

الشركاء في المشاريع المشتركة الجارية في منطقة الامتياز ٤٠	الشركة الأم
شركة غورومبوا الخاصة المحدودة للتعدين (Mwana Africa Congo gold) 4845 avenue Lt. Colonel Lukusa Kinshasa/Gombe Democratic Republic of the Congo	لم يتم تحديدها
شركة أماني الخاصة المحدودة (Amani sprl) 4845 avenue Lt. Colonel Lukusa Kinshasa/Gombe Democratic Republic of the Congo	لم يتم تحديدها
شركة رامبي الخاصة المحدودة للتعدين (Rambi Mining Sprl) 4845 avenue Lt. Colonel Lukusa Kinshasa/Gombe Democratic Republic of the Congo	لم يتم تحديدها
شركة تانغولد الخاصة المحدودة (Tangold sprl) Immeuble du 30 Juin Local 2 Boulevard du 30 Juin Commune de la Gombe, Kinshasa Democratic Republic of the Congo	عناية شركة غريندیل القابضة العالمية المحدودة (c/o Greendale Universal Holdings Ltd. Tropic Isle Building Wickhams Cay 1 Roadtown, Tortola British Virgin Islands
شركة الزهرة الزرقاء الخاصة المحدودة (Blue Rose sprl) Avenue des Aviateurs Immeuble UBC 7eme etage Kinshasa/Gombe Democratic Republic of the Congo	شركة الزهرة الزرقاء الخاصة المحدودة للاستثمارات (Blue Rose Investments (PTY) Ltd.) 275 Linden Road Strathavon Sandton South Africa

٨١ - واكتشف الفريق أن شركة موتو المحدودة لمناجم الذهب .Moto Goldmines Ltd، ومقرها بيرث باستراليا، قد أنشأت شركة بوردر للطاقة Border Energy، التي دخلت في شراكة مع شركة أورغامان الخاصة المحدودة .Orgaman SPRL، ومقرها كينشاسا بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتتحكم هذه الشراكة في الشركات السبع العاملة في منطقة الامتياز ٣٩. وتعود خلفية هذه الشراكات إلى منتصف التسعينات، حين وافقت شركة أورغامان الخاصة المحدودة Orgaman SPRL على تقديم قرض ومساعدة تقنية لمكتب كيلو موتو لمناجم الذهب، في مقابل حقوق التنقيب والاستغلال في منطقتي الامتياز ٣٨ و ٣٩. وتعاقدت أورغامان لهذا الغرض مع شركة بوردر للطاقة Border Energy، التي أصبحت الآن شركة موتو المحدودة لمناجم الذهب Moto Goldmines Ltd، وهي شركة أسهمها خاضعة للتداول العام. وقد رفعت الأنباء المنتظمة التي تتردد عن النجاح المتحقق في عمليات التنقيب المبدئية قيمة أسهم شركة موتو المحدودة لمناجم الذهب بنحو ١٠٠ في المائة على مدى الاثني عشر شهرا الماضية[أ].

٨٢ - وتصف شركة موتو المحدودة لمناجم الذهب مصالحها في المشروع بأنها تتمثل في منطقة تغطي ٠٠٠ ٥ كيلومتر مربع تقريبا، ولكنها تشير أيضا إلى أن أنشطة التنقيب التي تقوم بها حاليا تتركز في مساحة لا تتجاوز ٣٥ كيلومترا مربعا. وتقول الشركة كذلك إن شركة البحث الجيولوجي الدولية بجنوب أفريقيا تقوم بحفر ما مجموعه ٣٥٠ ١ من ثقوب الحفر لعمق ٧٩٥ ١٢٧ متراً (حسب الوضع القائم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، وقد بدأت في ذلك في شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٨٣ - وهذه الأنشطة الصناعية القوية جديرة بالترحيب لأنها تمد جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاستثمارات الأجنبية والوظائف التي هي في أمس الحاجة إليها. بيد أن الممارسة التي تتبعها هذه الشراكة في تزويد مواقع المشاريع برحلات جوية مباشرة من موانزا (بجمهورية تترانيا المتحدة) إلى دوكو (بجمهورية الكونغو الديمقراطية) لا تمتثل لقواعد الطيران المدني الدولي وتجري تناولها بالمناقشة في الفرع المعنون ''الطيران المدني'' من هذا التقرير.

٣ - مخاطر الخمول في مناطق امتيازات التنقيب عن الذهب

٨٤ - استنادا إلى عمليات المراقبة لفترة طويلة، يُعرب الفريق عن قلقه بشأن خمول مناطق الامتيازات التي أخذت تستولي عليها جماعات مسلحة يقع ضحيتها عمال المناجم الحرفيون.

(أ) انظر الموقع :.http//www.motogoldmines.com/investors.php . شركة موتو لمناجم الذهب (Moto Goldmines Ltd.) شركة أسهمها متداولة بين الجمهور ، مسجلة تحت مختصر MTO في بورصة الأوراق المالية بتورنتو وبورصة الأوراق المالية الأسترالية وكذلك بورصة الأوراق المالية الألمانية.

وكما ثبت في تقارير سابقة، فإن انتهاكات الحظر المفروض على تمويل الأسلحة تنشأ من هذه العلاقات غير الطوعية. إضافة إلى ذلك، فإن لمواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية الحق في الانتفاع من مواردها الطبيعية القيمة وكل شريك في مشروع مشترك لا يفي بالتزاماته التعاقدية يلحق خسارة باقتصاد الدولة. وتبعا لذلك، بدأت الإدارة العليا الجديدة لمكتب مناجم الذهب بكيلو - موتو (أوكيمو)، استعراضا شاملا لجميع شركائها في المشاريع المشتركة ولمدى امتثالهم لالتزاماتهم التعاقدية.

٤ - موطن الضعف في إدارة أوكيمو

٨٥ - إن الهيكل الإداري لمؤسسة أوكيمو وأصولها وأنشطتها واسعة النطاق هي في الأساس من مخلفات مرحلة الاستعمار، وهي من التعقيد بحيث يتعذر مراقبتها كما ينبغي. ومن الصعوبات الإضافية أن أوكيمو مؤسسة شبه حكومية وبالتالي فإن التعيينات في مناصبها الإدارية تتسم بطابع سياسي ولا تكفل تحقيق أقصى درجات الكفاءة والربح في إدارة المؤسسة. وقد أتاحت هذه التناقضات فرصا وفيرة للجماعات المسلحة من أجل التدخل والاستغلال، وهي الآن فرص للقيام بأعمال معادية للحكومة وأنشطة تخريبية ضد الحكومة الرسمية لكينشاسا.

٥ - انتهاكات الحظر

٨٦ - رغم انتشار أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وإخراجها الجماعات المسلحة غير القانونية من معظم مناطق الامتياز التابعة لمكتب أوكيمو، إلا أن هذه المؤسسة شبه الحكومية ما زالت تناضل لاستعادة السيطرة الكاملة على عملياتها. وبعد وقت قصير من العمليات العسكرية التي نفذت خلال تشرين الأول/أكتوبر، قام الفريق بزيارة إلى المنطقة من أجل تحديد ما إذا كان منتهكو الحظر ما زالوا يستغلون عمليات أوكيمو أو يسيئون إليها.

٨٧ - وتتمثل الصعوبة القائمة على جميع مستويات الأنشطة الإدارية في التقييم الموضوعي لمدى التعاون الطوعي مقابل التعاون القسري مع الميليشيات غير القانونية. ومن التحديات الأخرى المطروحة أن المكتب الرئيسي لمؤسسة أوكيمو في بامبو تعرض للنهب عدة مرات، وحُرقت محفوظات الشركة. ويلقي مسؤولو أوكيمو باللائمة في هذا الشأن على العقيد أنطو التابع لجبهة القوميين ودعاة الاندماج/قوات المقاومة الوطنية بإيتوري إلى جانب القادة تسيرا وكابولي وتييري. وبالتالي، فإن عدم وجود وثائق داخلية يحول دون إجراء مراجعة داخلية شاملة للدور الذي اضطلعت به إدارة أوكيمو خلال فترة الاحتلال. فعلى سبيل المثال،

لم يتمكن الفريق من أن يحدد بصورة دقيقة علاقة السيد كيزا إنغانغي بالتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية أو باتحاد الوطنيين الكونغوليين. وقد ترأس السيد إنغانغي مكتب أوكيمو في بونيا على مدى فترات احتلال المتمردين للمنطقة، وما زال يشغل هذا المنصب.

٨٨ - وعلى الرغم من عدم توفر الملفات الداخلية لأوكيمو، تمكّن الفريق بفضل وثائق جبهة القوميين ودعاة الاندماج التي حصل عليها من توثيق قدرة أعضاء جبهة القوميين ودعاة الاندماج على مواصلة العمل مع أوكيمو أو الالتحاق للعمل فيها. فالرئيس الحالي لمركز أوكيمو في مونغبوالو، السيد أوغوتي وانييتي، كان أيضا مدير الديوان في مفوضية المناجم والطاقة التابعة لجبهة القوميين ودعاة الاندماج/قوات المقاومة الوطنية بإيتوري. وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، تبين من التحقيق الذي أجراه الفريق أن السيد أوغوتي قد وظف، باسم أوكيمو، لوش نا غوكبا، الذي كان يعمل مستشارا تقنيا مكلفا بالمناجم لدى جبهة القوميين ودعاة الاندماج/قوات المقاومة الوطنية بإيتوري. وقد تمكن السيد أوغوتي من الاحتفاظ بمنصبه في قطاع الذهب بمونغبوالو رغم تعاقب العديد من الإدارات المختلفة ويمكن تلقيبه بالموظف السابق في كل من أوكيمو وكيمين وجبهة القوميين ودعاة الاندماج، والموظف الحالي، من جديد، في أوكيمو.

٨٩ - وانطلاقا من تلك الوثائق ذاتها المستمدة من جبهة القوميين ودعاة الاندماج/قوات المقاومة الوطنية بإيتوري، تتكون صورة كاملة توضح كيف قامت جبهة القوميين ودعاة الاندماج بإنشاء هيكل مواز شبه حكومي في مونغبوالو. فإضافة إلى الجناح العسكري الذي ورد عنه مزيد من التفاصيل في تقارير سابقة، أقامت الجبهة 'رئاسة' تدعمها إدارة منظمة وفق نموذج الخدمة المدنية التقليدية تضم وزراء للداخلية، والمناجم والطاقة، والتعليم، والبيئة، والنقل والاتصالات، ودائرة للزراعة. وأنيطت ''بمفوضية المناجم والطاقة'' مسؤولية ''الإشراف العام على العمال الحرفيين لمناجم الذهب''، وهو نظام لمراقبة عمال المناجم الحرفيين استنادا إلى نظام أنشأته مؤسسة أوكيمو. إذن التعدين الحرفي الذي تصدره جبهة القوميين ودعاة الاندماج والقوات المسلحة للشعب الكونغولي، والذي كان ينطوي أيضا على نظام ضريبي محدد بدقة، يمثل دليلا إضافيا على قيام هياكل شبه حكومية. وتظهر ميزانية جبهة القوميين ودعاة الاندماج لشهر آب/أغسطس ٢٠٠٤ على سبيل المثال، كيف أنتجت الضرائب المفروضة في قطاع التعدين أكبر حصة من الإيرادات الرسمية لجبهة القوميين ودعاة الاندماج.

٩٠ - وقام الفريق وجماعات المجتمع المدني بتوثيق مستفيض للاستعباد الذي خضع له عمال المناجم الحرفيون على يد المليشيات غير القانونية. ولا يزال بالإمكان العثور على بقية من

عمال المناجم الحرفيين المحرومين ، وإن كان عددهم قليلا بالمقارنة مع المشاكل السابقة. وعلم الفريق من إدارة أوكيمو في بونيا أن فلوريبير نجابو قد ترك قبل رحيله إلى كينشاسا أحد حقول التعدين الحرفي تدعى 'ورشة: لافولي' 'لزوجته في الحرب'، باهاتي أنوتاني، التي تربطها صلة قرابة بزعيم تجمع مابيليندي. واشترك في إدارة الحقل حينها مسؤولان تابعان لجبهة القوميين ودعاة الاندماج، 'ماساسي' و'خونغ - فو'. وما زال المتعهد الحرفي الرسمي من الباطن في الوقت الراهن، السيد ميكو، عاجزا عن استعادة حقله.

٩١ - واستخدمت قيادة جبهة القوميين ودعاة الاندماج/قوات المقاومة الوطنية بإيتوري لأماكن خاصة بمؤسسة أوكيمو وما زال بعض أفراد قيادة جبهة القوميين ودعاة الاندماج (الحزب السياسي) مقيما فيها، بمن في ذلك نائب الرئيس. وقد تولت جبهة القوميين ودعاة الاندماج إدارة منجم أديدي وقام باستغلاله عمال حرفيون فرض عليهم رسم دخول مبلغه دولار واحد وضريبة نسبتها ٣٠ في المائة من إنتاجهم عند الخروج. وحسب العمال الحرفيون الذين ما زالوا يعملون في أديدي، فإن الإنتاج مستمر إلا أن معظم الأعمدة الصخرية التي بقيت قائمة كدعامات داخلية للأسقف قد أزيحت، وهو ما يعرض المنجم بكامله للخطر. وفي نيزي، قام العمال الحرفيون، بتوجيه من اتحاد الوطنيين الكونغوليين، بحفر وتدمير الطريق الرئيسي في خضم تنقيبهم عن الذهب هناك، غير أن باقي مباني وعمليات أوكيمو ظلت سليمة إلى حد ما. وفي شمال منطقة الامتياز ٤٠، تواصل جماعة بيتر كريم وبعض العناصر التابعة للحركة الثورية الكونغولية أنشطتها، ربما بسرقة الأخشاب من أراضي الامتياز التابعة لأوكيمو، رغم العمليات الجارية التي تضطلع بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيرا، ربما تكون كوابل نحاسية بطول ٧٥٠ كلم قد نُزعت من شبكة الطاقة الكهرمائية للشركات، ثم بيعت. وحسب إفادة العديد من موظفي أوكيمو المحليين، فقد تم شحن النحاس إلى مصنع الذخائر في مقاطعة ناكاسونغولا في أوغندا.

٦ - قدرة أوكيمو على منع أي انتهاكات أخرى للحظر

٩٢ - من الناحية العملية، أوكيمو شركة تتحمل مسؤولية التنقيب عن الذهب وتملك الحقوق للقيام بذلك، لكنها في ضوء موجات الصراع المختلفة التي تعصف بمناطق الامتياز التابعة لها، فإنها لا تملك القدرة على الاضطلاع بذلك من حيث السلطة الإدارية أو الوصول إلى رأس المال. إضافة إلى ذلك، ساهم حظر الأسلحة في تقليص قدرة الشركة وشركائها في المشاريع المشتركة على حماية ما لها من حقوق الملكية عن طريق تشغيل ونشر قوات أمن مسلحة خاصة بها. وما دامت الأصول المعدنية القيمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تفتقر إلى

أمن معزز، فإنها ستظل تمثل حافزا يسيرا للعنف تستغله أي جماعة مسلحة أو مجموعة من أمراء الحرب أو منظمة إجرامية.

٧ - مؤسسة أنغلوغولد أشانتي

٩٣ - استنادا إلى تحقيق معمق في كافة الأنشطة التي تضطلع بها حاليا مؤسسة أنغلوغولد أشانتي في منطقة الامتياز ٤٠، خلُص الفريق إلى أن الانتهاكات الواردة في تقرير سابق حالات متفرقة ولا تعكس الاستراتيجية التجارية العامة للشركة.

٩٤ - وما زال النظر جاريا في مسألة واحدة تتعلق بالوثائق الداخلية التي تفسر القرار الذي توصلت إليه الشركة والذي يفيد بأن الحالة الأمنية السائدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ توجد تحت السيطرة الكافية. فعندما قررت الشركة نشر فريق استكشاف في مونغبوالو تبين أن توقيت القرار سابق لأوانه، مما تعين معه دفع مبالغ مالية للميليشيات من أجل ضمان أمن الموظفين المحليين للشركة. ولا يزال الفريق يهتم بالبحث الذي أجرته الشركة قبل عملية النشر، لأسباب منها محاولة فهم المواقف المتزامنة التي اتخذتها آنذاك كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٨ - منطقة الامتياز ٣٨

٩٥ - لم يتم تقييم حالة التعدين الحرفي والجهات الفاعلة شبه الحكومية في واتسا/دوكو. وتنفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجود أي أنشطة لجماعات مسلحة غير قانونية وتدعيان السيطرة الكاملة على هذه المنطقة، وهو ما تؤيده مؤسسة أوكيمو ويفسر الجهود المكثفة التي تبذلها شركة موتو لمناجم الذهب من أجل الاستكشاف بين منطقتي الامتياز ٥ و ٧.

جيم - منجم البيروكلور في منطقة لويشي

٩٦ - البيروكلور عبارة عن خامات شبيهة بمسحوق يستخرج منها النيوبيوم (المسمى أيضا كولومبيوم). ويُولد خليط النيوبيوم والحديد سبيكة قوية من الفيرونيوم ذات قيمة عالية تستخدم في صنع محركات الطائرات النفاثة أو المجمعات الفرعية للصواريخ أو أي تطبيق آخر يتطلب أجزاء آلية مقاوِمة للحرارة ومقساة بدرجة عالية. ويحتوى منجم لويشي في شمال كيفو على الترسبات الهامة الوحيدة المعروفة بمحتواها العالي من البيروكلور. وقد تولت شركة كيفو للتعدين (سوميكيفو) تشغيل المنجم خلال الجزء الأكبر من السنوات العشرين الماضية، وإن كان ذلك في ظروف مشبوهة. وأقيمت هذه الشراكة في عام ١٩٨٢ بين

شركة التعدين الكهربائي (Gesellshaft fur Elektrometallurgie)[ب]، التي تملك أغلبية الأسهم، ووزارة الحافظات المالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأقلية من المستثمرين والموظفين.

٩٧ - وخلال فترات ذروة الإنتاج، استخدَمت عددا أقصاه ٥٠٠ ٣ عامل، ووفرت الدراسة للأطفال المحليين، والرعاية الطبية للسكان المحليين في مستشفاها الخاص، وطائفة متنوعة من الخدمات الاجتماعية الأخرى. ونتيجة للأعمال العدائية التي شهدتها أوائل التسعينات من القرن الماضي، أعلنت شركة GfE انسحابها وعزت ذلك للقوة القاهرة، وبسبب تسوية للتأمين ضد مخاطر تناهز قيمتها ٨ ملايين يورو، أصبحت وزارة التجارة شريكة في امتلاك Somikivu (شركة كيفو المنجمية). وخلال توقف النشاط لفترة طويلة، أنشأت شركة نمساوية للتنقيب عن المعادن في كنشاسا شركة Edith Krall Consulting التي حصلت من الرئيس لوران ديزيريه كابيلا الإبن وحدها على حقوق استغلال مناجم البيروكلور Lueshe's Pyrochlor في لويش. ومع أن شركة GfE، المالكة الأصلية، تجاهلت مسؤولياتها منذ أن استثمرت مبالغ مالية في تسويات التأمين، فقد أذنت لمديرها كارل هيتز ألبيرس أن يدعي بأنه مالك منجم لويش، بيد أن شركة Edith Krall Consulting المالكة الجديدة حاولت تولّي عمليات التنقيب بنفسها.

٩٨ - وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، شرع ألبيرس مجددا في عمليات التنقيب في لويش استنادا إلى اتفاق كان قد أبرمه مع متمردي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، الذي أصبح في وقت لاحق التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية - غوما. وكان الدافع له على معاودة العمل زعمه غير القانوني بالملكِية وزعمه الحصول على إعفاء مدى الحياة من واجب دفع الضرائب أو الرسوم الجمركية.

٩٩ - وسرعان ما بدأ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية في الاعتراض على الامتيازات الضريبية المزعومة، وحدثت ''حالات تقصير'' إدارية منها على سبيل المثال أن قام مكتب هيئة الجمارك في غوما بوقف استيراد حامض الستريك طوال شهر آذار/مارس من عام ٢٠٠١. وبدون هذه المادة، تعذر على لويش إنتاج معدن البيروكلور وتكبدت خسائر مالية بسبب توقفها عن العمل[ج]. وفي ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أخبر التجمع الكونغولي

(ب) شركة Gesellshaft fur Elektrometallurgie مملوكة بنسبة ١٠٠ في المائة لشركة Metallurg Inc.، وهي شركة مسجلة في نيويورك يملكها برمتها في الواقع مجموعة من المستثمرين منهم وعلى رأسهم الصندوق الدولي للضمانات (Safeguard International Fund L.P) ، وهو صندوق دولي للأسهم الخاصة.

(ج) رسالة من شركة Somikivu موجهة إلى وزير المناجم ومؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢.

من أجل الديمقراطية شركة Somikivu بأن الإعفاء العام من الضرائب لم يعد ساري المفعول وبأنه يتعين دفع ٢٠٠ دولار عن كل طن مصدَّر من مادة البيروكلور. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أعلن أوجين سيروفولي نغاياباسيكا، محافظ شمال كيفو، أن شركة Somikivu لها متأخرات قدرها ٤٠٠ ٨٦ دولار نتيجة لرسوم تصدير غير مسدَّدة. وقال إنه سيأمر رئيس الشعبة الإقليمية المعنية بالمناجم والجيولوجيا بشمال كيفو وسلطات أخرى لمراقبة حدود غوما بالتوقف عن إعداد وثائق التصدير إلى أن تسدد الشركة ديونها. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، طلب المدير الإقليمي بشمال كيفو للمديرية العامة للإيرادات الإدارية والقضائية والحكومية وإيرادات الاشتراكات، وهي سلطة أخرى مكلفة بمراقبة الحدود، إلى شركة Somikivu أن تدفع في غضون سبعة أيام مبلغ ٦٤٣,٢٠ ١٠٢ دولارا عن ضرائب التصدير غير المسددة والرسوم المتأخرة والغرامات.

١٠٠- وبسبب توقف عمليات التنقيب عن المعادن بصفة متكررة أو بسبب النكبات أثناء تصدير معدن البيروكلور بسبب الحكومة الإقليمية غير المتعاونة وضعف التدبير والعواقب المتزايدة الناجمة عن تنازع حقوق الملكية مع شركة Edith Krall Consulting، أصبحت شركة Somikivu، التي كانت شركة رابحة، مسؤولية تثقل كاهل ألبيرس. واستقال بصورة مفاجئة جوليان بوايو، رئيس الموظفين الماليين في الشركة. وفرضت السلطات الإقليمية على المدير التقني لهذه الشركة الإقامة الجبرية بسبب عدم تسديد فواتير حسب زعمها. وحين عاد ألبيرس من أوروبا، أُلقي عليه القبض هو الآخر وأودع السجن في حين فواتير المورِّدين المحليين.

١٠١- وتدهورت طريقة إدارة ألبيرس تدريجيا وبلغت ذروتها حين قام ماكابوزا نغوغا برفع دعوى ضد المالك الثاني لشركة Somikivu. وماكابوزا هذا، المعروف أكثر باسم مود ماكابوزا، رجل أعمال قوي يتخذ من غوما مقرا له وحليف للمحافظ أوجين سيروفولي، تربطه صلة قرابة وطيدة بجماعة المجتمع المدني المرخّص لها ''كلّنا من أجل السلام والديمقراطية''. وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٤، لم يُترك لألبريس أي خيار آخر سوى التوقيع على سند توكيل يمنح السيد بوايو، رئيس موظفيه الماليين الأسبق، سيطرة تامة على شركة Somikivu. وبعد مرور أيام قلائل، أي في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وقّع السيد بوايو على سند توكيل آخر يفوِّض بموجبه حقوقه إلى السيد ماكابوزا.

١٠٢- ومنذ ذلك الحين ومود ماكابوزا يعمل بصفته رئيسا لمجلس إدارة شركة Somikivu، وعيّنه سِلستين فوانابَندي كانيامبيغو، الوزير المكلف في كنشاسا، رئيسا لـ''لجنة الأزمات''. وبموجب الرسالة ذاتها، عُين شريك آخر للسيد ماكابوزا، هو دُنيا سَفاري، مديرا للمصنع.

ومع أن إنتاج البيروكلور توقف حتى قبل الاستيلاء بالعنف على الشركة بسبب قضايا عالقة مرتبطة بالإمدادات والمبيعات، أكد السيد ماكابوزا للفريق أنه استطاع إنتاج وبيع وتصدير قرابة ٢٠ طنا من البيروكلور، بلغت قيمتها في السوق زهاء ٠٠٠ ١٠٠ دولار.

١٠٣- ومما يشغل بال فريق الخبراء عجز سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تسوية منازعة المِلكية وكل ما يرتبط بها من دعاوى قضائية ظلت قائمة منذ عام ١٩٩٩ بين شركة Edith Krall Consulting، المالكة الأصلية، وكارل هيتز ألبيرس. ويساوره أيضا القلق للطريقة المزرية التي تمارس بها شركة GfE ووزارة التجارة الألمانية مسؤولية المالك[د]. وقد أدت كل هذه العوامل مجتمعة إلى توقف عمليات التنقيب عن المعادن برمتها في لويشي على مدى فترات طويلة من الزمن عوض أن تعود بالمنفعة على اقتصاد جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أن توفر فرص عمل مفيدة لسكان روتشورو.

١٠٤- ومما يبعث على القلق أيضا أن المنشآت الحديثة والمساكن المريحة في لويشي كثيرا ما تتعرض للاعتداء على أيدي المتمردين والثوار الذين يتخذونها مأوى لهم. وأفادت تقارير عديدة أدلى بها العاملون السابقون، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وشركة Edith Krall Consulting[هـ] أن السيد جول موتيبوتسي ولوران نكوندا مكثا خلال فترات مختلفة من صيف عام ٢٠٠٤ بالمنجم. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قام العقيد كازيكيلا، قائد اللواء الخامس بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعملية تطهير في منجم لويشي وأخرج منه ٣٣ رجلا من جماعة العميد لوران نكوندا. ويفيد العقيد، أن أفراد جماعة نكوندا، وجميعهم مسلحون، كانوا يتخذون من منجم لويشي قاعدة لهم.

١٠٥- وختاما، فإن تولي المحافظ سيروفولي السيطرة على المسائل المتعلقة بمنجم لويشي ينم عن استخفافه بسلطة الحكومة الانتقالية. فمع قرب نهاية حملة السيد سيروفولي الرامية إلى طرد ألبيرس، أخبرته سلطات كنشاسا مرارا بأن شركة Somikivu لا تتمتع بإعفاءات ضريبية وبأن إدارته الإقليمية لا ينبغي أن تتدخل في مسؤوليات الحكومة المركزية. وحين وضع هذا التقرير في صيغته النهائية في أوائل كانون الأول/ديسمبر، أخبرت شركة Krall الفريق بأن المحافظ سيروفولي يمنع شاحنات ترسلها الشركة النمساوية، Edith Krall Consulting، إلى لويش من دخول جمهورية الكونغو الديمقراطية عند معبر بوناغانا الحدودي، وذلك بواسطة

(د) في رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أعلنت حكومة ألمانيا عن إجراء استعراض لخيارات تتعلق بنقل ملكية لويشي على نحو مسؤول.

(هـ) Krall Metal Congo Scarl.

السلطات الحدودية لشمال كيفو. وتعتزم هذه الشركة فتح منجم لويش واستغلاله، لكن المحافظ مصر الآن على ما يبدو على أن يحصل منها على وثائق إضافية.

دال – ممارسة التكتم التي تتبعها الدول المجاورة

١٠٦- لقد بيّن تقرير الفريق السابق كيف يمكن منع جوانب مالية عديدة من انتهاكات الحظر لو فرضت الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضوابط أشد صرامة على الواردات غير القانونية التي معظمها من الثروات الطبيعية التي ترد إلى بلدانها. وبدلا من التعاون مع الفريق، يفضل البعض من هذه الدول عرقلة وإحباط كل تحقيق بتقديمه معلومات مضلِّلة.

١٠٧- ولم تكن ردود حكومة أوغندا فيما يتعلق بصناعة التعامل في الذهب وردود رواندا فيما يتصل بصفقات حجر القصدير والقصدير الخام خاطئة فحسب بل وأيضا غير منطقية بحيث لا يمكن عزوها فقط إلى عدم المقدرة. ففي سويعات قليلة من عمل المسؤولين الأوغنديين والروانديين تكشَّفت على الفور، مثلا، من خلال جمع البيانات من الشركات التي لها دخل بالأمر، أوجه عدم اتساق المعلومات التي جرت موافاة الفريق بها حتى الآن. وبالتالي، خلص الفريق في هذا الصدد إلى أن المعلومات المقدمة من حكومتي أوغندا ورواندا معلومات لا يعتد بها.

هاء – المواد المشعة

١٠٨- بعد انهيار موقع تعدين اليورانيوم في سينكولوبوي في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وهو الحادث الذي قُتل فيه ٨ أشخاص وأصيب ١٣ آخرين، ركزت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بقدر أكبر على المسائل المتصلة بالمواد المشعة. وكشفت تحريات أجرتها لاحقا هيئات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، أنه على الرغم من إصدار مرسوم رئاسي في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، يحظر أي أنشطة حرفية في شينكولوبوي، استمر استغلال موقع التعدين على نحو مطرد باستخدام تكنولوجيا غير متطورة. وفي ضوء ما تقدم ونظرا لما يتبدى من قلق إزاء عدم إحكام الرقابة على الحدود ونزيف الدخل الذي تدره الحدود، اتفقت وزارتا التعدين والمالية على الاضطلاع بمشروع مشترك هدفه زيادة فعالية الضوابط على تصدير جميع المعادن النفيسة. وبعد إجراء مناقصة، تم التعاقد مع خبير مثمن دولي ليفحص على الحدود نوعية جميع المعادن النفيسة المصدرة وكميتها ومدى إشعاعها.

١٠٩- ومن ثم، استهل في محافظة كاتانغا، مشروع رائد، وزاد الدخل الشهري لمكتب الجمارك والمكوس من ٠٠٠ ٥٠ دولار إلى ٠٠٠ ٣٠٠ دولار. ورغم هذا التحسن

المشهود، تقوض دور الخبير المثمن المذكور من حيث أنه لم يعد ينفرد بذلك الدور بلا منازع وتداعت فعاليته عندما استُبدلت وزارة التعدين وتم تفويض خبير مثمِّن محلي جديد من لوبومباشي باسم مختبرات لابو لمباشرة ضوابط التصدير. ونتيجة لذلك، انخفضت نوعية برنامج الاختبار بشكل ملحوظ، وسرعان ما انسحب المتعاقد الأصلي واكتشف عدد من دول جنوبي وشرقي أفريقيا كميات من المعادن المهربة بنسب عالية لا يمكن تحملها من النشاط الإشعاعي. ولم يجعل ذلك للدول المتضررة خيارا سوى أن تطلب المساعدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعالج مهمة تأمين هذه المعادن الصعبة والمكلفة وتخزينها بأمان. وعلى المجتمع الدولي أن يظل حذرا وأن يواصل التحقيق في المسألة.

واو - متابعة بشأن تجارة الذهب في إيتوري

١١٠- استنادا إلى تقريره السابق (انظر S/2005/30، الفقرات ١١٨ ومن ١٢٦ إلى ١٣٠) بشأن أنشطة الاتجار في الذهب والتنقية التي يقوم بها د. كمبالي كيسوني وخطوط طيران بوتمبو وشركة ايمبكس التجارية الأوغندية المحدودة Uganda Commercial Impex Ltd، وشركة آرغور هيراوس Argor-Heraeus SA، وخدمات هوسار وشركة هوسار، دعا الفريق شركة آرغور إلى تقديم أدلة عن جهودها المبذولة لتطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، ولا سيما الفقرة ١٥.

١١١- وطلب الفريق كذلك معلومات تتعلق بأنشطة التنقية المستمرة للذهب الوارد من جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن جمهورية أوغندا أو أي دولة أخرى من دول وسط أفريقيا.

١١٢- ولم تقدم شركة آرغور هيراوس، في ردها المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أي مستندات حسبما طلب منها بشأن خدمات التنقية ذات الصلة أو الخدمات المتعلقة بها التي قدمتها منذ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. بيد أن الشركة قدمت مستندات بشأن جهودها المتعلقة بتوخيها الحرص الواجب وهي عبارة عن رسالتين: الأولى، مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وموجهة من شركة ايمبكس التجارية الأوغندية Uganda Commercial Impex إلى جوناثان غراف التابع لشركة هوسار المحدودة، والرسالة الثانية مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وموجهة من آرغور هيراوس إلى شركة هوسار.

١١٣- ويعتقد الفريق أن هذه المراسلات تكمل مجموعة الأدلة المتعلقة بالأنشطة التي تستوجب فرض جزاءات. فقد تصرفت جميع الأطراف الضالعة في صفقات الذهب، ابتداءً من الكيانات والأفراد المقيمين في إيتوري وأوغندا وسويسرا والمملكة المتحدة ضد أحكام الفقرة ١٥ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). وقد استندت الأدلة إلى حقيقة أنه كان هناك تحذير

واسع النطاق من أن بعض صفقات الذهب تلك يمكن أن تكون خاضعة لجزاءات. فقد كانت هناك عمليات الوصف المشار إليها أعلاه في التقرير (S/2005/30) الذي أعلن في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ والمشكلة المحتملة المتعلقة بالذهب الوارد من أوغندا التي كانت قد تمت الإشارة إليها في التقرير المؤقت (S/2001/49). وأخيرا، أثبتت الفقرات من ٧٠ إلى ٨٠ من تقرير الفريق (S/2005/436) أن صفقات الذهب كانت تتم حتى بعد اتخاذ القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، لا سيما الفقرة ١٥.

زاي - ملاحظات

١ - فراغ السلطة يتيح الفرص لانتهاكات الحظر

١١٤- على الرغم من أن الأعمال العسكرية المحددة التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تدعمها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قد قللت في الشهور الأخيرة التهديدات التي تشكلها الميليشيات غير الشرعية وجنرالات الحرب للسلم والأمن في إيتوري ومحافظتي كيفو، فإن المشاكل التي تنطوي عليها التي أشعلت حروب أفريقيا الوسطى لم تحسم بعد. وطالما أن أوقية الذهب المصقول تعود على أصحابها بأكثر من ٤٠٠ دولار بينما يمكن شراء سلاح الكلاشينكوف الناري المستعمل بأقل من ٤٠ دولارا، فإن الحافز إلى السيطرة على موارد الكونغو بالوسائل العنيفة سيكون طاغيا. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال معظم مناطق التعدين في المحافظات الشرقية إلى حد كبير غير محمية، حتى بعد نشر القوات الحكومية النظامية في المحافظات الشرقية. ومن الواضح أن قلة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين يحرسون جبال الذهب في إيتوري ولا يطعمون إطعاما كافيا ولا تدفع أجورهم بانتظام لا يمكن أن يكونوا رادعا فعالا ضد أولئك الذين يرغبون في نهب البلد.

٢ - المعادن الثمينة تموّل انتهاكات الحظر

١١٥- أثبتت الدراسة التي أجريت على عمليات أوكيمو أن انتهاكات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من المرجح أن تستمر إذا لم تؤمن ممتلكات أوكيمو بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٣ - النموذج الجديد لانتهاكات الحظر

١١٦- في المرحلة الجديدة من الحرب التي تشن من أجل ثروة الدولة، تحولت الوسائل من العنف إلى الاستراتيجيات السرية. إذ يغتصب الحكام المحليون وجنرالات الحرب الحاليون

والمستقبليون والمليشيات أو الجماعات الإجرامية العمود الفقري الاقتصادي للبلد عن طريق منافسة هياكل الحكم التقليدية. فتفرض الجماعات غير القانونية سلطتها بتعيين أفراد يعملون كرؤساء شبه حكوميين، ولكنهم في الواقع ينتزعون الضرائب والأتعاب والرسوم. وبفضل الدخل الجاري الثابت، تستطيع هذه الجماعات أن تحصّن نفسها وتنشئ نظام تخويف وترتكب انتهاكات متسلسلة دون أن تضع يدها على بندقية على الإطلاق. ويحتاج المجتمع الدولي إلى التكيف مع معطيات الواقع الجديد هذه وأن يعد الرد المناسب.

حاء – توصيات: تعزيز نظام التعقب واحتياجاته

١١٧- كما أثبت نموذج تهريب مواد النشاط الإشعاعي الأخير نفسه، هناك حاجة ملحة إلى فرض ضوابط أفضل على المعادن الثمينة والموارد، ولا سيما على عملية تحويل مسار وجهة الذهب أو خام القصدير أو الكوبالت أو النحاس لتعزيز اقتصاديات جمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان البحيرات الكبرى الأخرى وحماية السلم والأمن الإقليميين. وفي ضوء تلك الحاجة، وكما أشير إليه أثناء الولاية السابقة للفريق، فإن مفهوم إنشاء نظام تعقب متقدم للمعادن الثمينة قد تم تنقيحه أكثر. وقد تعاون الفريق أيضا مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، برئاسة الممثل الخاص، إبراهيما فال.

١١٨- ويقترح الفريق اتباع نهج دراسة رائدة يمكن أن تعمل على دعم التخطيط البعيد المدى للمؤتمر الدولي ولكن أن يوضع للتنفيذ قصير المدى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمصطلحات التقنية، يتضمن السيناريو تنظيم شبكة من المختبرات مزودة بقدرات اختبار كافية لتحديد الخصائص الكيميائية لكل موقع تعدين في المنطقة وفي النهاية لكل شحنة جاهزة للتصدير. وهكذا، سيكون من الممكن مطابقة كل صادر مع القيودات الموجودة في قواعد البيانات الإقليمية التي تحدد العلامات الكيميائية المميزة لكل موقع من مواقع استخراج المعادن في المنطقة. وبشكل أكثر تحديدا، سيثبت نظام المطابقة ما إذا كانت شحنة المعادن الثمينة واردة من مصدر قانوني أم لا. ومن الناحية السياسية، يقتضي النظام اعتماد البلدان الواقعة في منطقة البحيرات الكبرى لنظام إصدار شهادات، تصبح بموجبه ''شهادات المنشأ'' السارية لموارد المعادن الثمينة الصادرة عن جمهورية الكونغو الديمقراطية إلزامية.

١١٩- ويمكن اقتراح إنشاء منظمة إقليمية غير تجارية كدعامة فنية لنظام التعقب هذا. ويمكن أن يتم تمويل وإدارة هذه المنظمة من قبل ممثلين من مجال الصناعة الاستخراجية الإقليمية. وستكون هذه المنظمة مسؤولة عن المهام الفنية التالية:

(أ) إنشاء قاعدة بيانات رئيسية تحدد الخصائص الكيميائية المميزة لكل نقطة استخراج معادن في المنطقة. وستستخدم قاعدة البيانات هذه، كأداة مرجعية أساسية يمكن

معها مقارنة النماذج المأخوذة من كل شحنة تصدير، وتحديدها. كما ينبغي أن يتم الاختيار السليم لنماذج مواقع استخراج المعادن وفقا لإرشادات من جيولوجيين في المنطقة. وسيحتاج ذلك إلى مساعدة كبار جيولوجيي أصحاب الامتيازات السارية حاليا في الإقليم الذين يتمتعون بمعرفة واسعة بالرواسب المعدنية فيه؛

(ب) توسيع قاعدة البيانات واستكمالها عند منح امتيازات لمواقع استخراج معادن جديدة؛

(ج) اختيار الموظفين اللازمين لتشغيل المختبرات والمحافظة على قاعدة البيانات وتدريبهم والإبقاء عليهم. وسيكون من الضروري تعيين متحاورين متخصصين للاستفادة منهم في جميع الهيئات المعتمدة المسؤولة عن التحقيق في انتهاكات الحظر والنقل غير المشروع للسلع عبر الحدود ومنعها. وينبغي أن يعين هؤلاء الموظفون، ما أمكن، من المنطقة؛

(د) تنظيم قدرات المختبرات والقدرات التحليلية الموجودة العاملة حاليا في المنطقة لأداء خدمات الاختبار المطلوبة. ومتى احتاجت هذه القدرات إلى زيادة، ينبغي أن توفرها الشركات المشاركة. وهذا ليس مطلبا غير معقول بالنظر إلى أن الأدوات التالية مركبة بالفعل ومستعملة في مختبرات الصناعات الاستخراجية القائمة في الإقليم. وينبغي أن يحدد الخبراء المواصفات الدقيقة المطلوبة لإجراء عملية أخذ العينات المطلوبة، إلا أنها بصورة عامة تشمل:

'١' وحدة فلورية انتشارية طول الموجة للأشعة السينية (بتكلفة تتراوح مابين ١٠٠ ٠٠٠ و ١٥٠ ٠٠٠ دولار)؛ أو

'٢' وحدة بلازما متقارنة حثية (بتكلفة تتراوح ما بين ٨٠ ٠٠٠ إلى ١٢٠ ٠٠٠ دولار)؛ أو

'٣' مطياف امتصاص ذري؛

(هـ) تصنيف جميع نقاط استخراج المعادن في جمهورية الكونغو الديمقراطية الخاصة بالمعادن الثمينة وجميع مرافق التنقية في المنطقة لتحديد أماكن الاختناقات الاستراتيجية حيث يمكن أن تجرى نماذج اختبار شحنات التصدير بأكفأ طريقة ممكنة؛

(و) كفالة أعلى قدر من النزاهة في جميع جوانب النظام، وضمان استقلاليته عن تأثير الشركات والحكومات.

١٢٠- وينبغي دعم تلك المنظمة عن طريق الالتزامات السياسية التي تتعهد بها حكومات دول المنطقة.

(أ) يشمل تعاون الدولة التام مع هذا النظام التدريب السليم للموظفين المكلفين بمراقبة الحدود في جميع النواحي ذات الصلة بالتنفيذ الناجح لهذا النظام؛

(ب) ينبغي أن تؤمن حكومات الدول المشاركة عمليات تبادل معلومات أكثر فعالية من أجل المحافظة على فعالية النظام؛

(ج) ينبغي أن تخصص الحكومات قدرات للقيام بأعمال الشرطة لتبادل المعلومات والتعامل مع محاولات تهريب المعادن الثمينة؛

(د) ينبغي إحالة محاولات تقويض النظام أو إفساده إلى السلطات القضائية للدول المتضررة في الحال؛

(هـ) على حكومات دول المنطقة أن تظهر عزمها على التصدي للأعمال غير المشروعة عن طريق إلغاء أي امتياز أو ترخيص عمل لأي مؤسسة يكتشف أنها تقوم عمدا بتهريب المعادن الثمينة.

خامسا – الطيران المدني

ألف – لمحة عامة

١٢١- فيما يتعلق بالطيران المدني، شرع فريق الخبراء في تحديد الجهات المحتمل تورطها في توريد الأسلحة وتوزيعها، وتابع كذلك تحقيقاته الميدانية للتثبت من كل ما سجِّل من عدم الامتثال فعليا لأحكام قراري مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥) و ١٦١٦ (٢٠٠٥).

باء – نهج تحديد جهات الإمداد

١٢٢- سعى فريق الخبراء، مستعينا في ذلك بمصادر يمكن الاعتداد بها، إلى تحديد جميع رحلات طائرات الشحن المستأجرة التي قصدت منطقة البحيرات الكبرى منذ بدء إنفاذ نظام الحظر على جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولقد استخدم فريق الخبراء، لهذا الغرض، كشوف الحركة الجوية التي تم الحصول عليها من المنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية، المسؤولة عن مراقبة الحركة الجوية في المجال الجوي الأوروبي، ومن الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر، وهي هيئة تقدم خدمات للحركة الجوية في المجال الجوي الأفريقي والملغاشي، كما أنه استعان، بقدر أقل، بالكشوف التي تم الحصول عليها من الدول المعنية.

١٢٣- ويذكر أن الرحلات الجوية المتجهة إلى أفريقيا تسلك بصورة عامة نفس المسارات الجوية ذهابا وإيابا حيث تتجه إلى بنغازي أو طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية أو لارناكا

بقبرص أو القاهرة أو الأقصر في مصر أو الخرطوم بالسودان. ثم تواصل الطائرات رحلتها إلى منطقة البحيرات الكبرى. الأمر الذي تعذّر معه، في أول الأمر، تحديد الرحلات الجوية.

١٢٤- وتبين من تلك التحقيقات أن كميات ضخمة من الأسلحة والذخيرة دخلت المنطقة عن طريق الجو وأن شهادة نقل المواد الخطرة لم تكن ضمن وثائق الطائرات التي نقلت تلك الأسلحة والذخيرة.

١٢٥- وفيما يتعلق بالرحلات الجوية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، لم يتسن، نتيجة لانعدام الرقابة على الحركة الجوية في المجال الجوي لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة انعدام الإشراف على أمن الطيران المدني، تحديد رحلات جوية معينة يحتمل أن يكون قد تم من خلالها نقل الأسلحة.

١٢٦- وبذلك يمكن لفريق الخبراء تحديد المسار الجوي لأي عملية نقل للأسلحة والذخيرة انطلاقا من البلدان المورِّدة إذا قبلت تلك البلدان التعاون معه.

جيم - حالة تنفيذ التدابير الواردة في القرارين

١٢٧- فيما يتعلق بتنفيذ التدابير والتوصيات الواردة في قراري مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥)، و ١٦١٦ (٢٠٠٥)، بشأن الطيران المدني، لم يلحظ فريق الخبراء أي تقدم كبير في جمهورية الكونغو. وقد ظل فريق الخبراء طيلة تحقيقاته في محافظتي كيفو وفي مقاطعة إيتوري يسجل مخالفات.

١ - نقص الإشراف على السلامة الجوية

١٢٨- في الفترة من ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ حتى ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وقع ٢٣ حادث طيران في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتُعزى تلك الحوادث جميعا إلى الأعطال الفنية والأخطاء البشرية وكذلك سوء إعداد الرحلات.

١٢٩- ونظرا لتواتر تلك الحوادث، أنشأ الوزير الجديد المكلّف بالمواصلات لجنة معنية بمراقبة رخص العمل المقدمة للشركات الجوية العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفقا لهذه اللجنة، يزيد عمر ٧٥ في المائة من الطائرات العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عن ٣٠ سنة ولا تجري صيانتها بطريقة مناسبة. ومن بين أكثر من ٥٠ شركة جوية لم تحصل إلا ١٩ شركة منها على الموافقة على تجديد رخص خدماتها الجوية لعام ٢٠٠٥ بموجب القرار رقم 416/DAC/TC/SEC/2005، ويعاني بعضها من أوجه قصور يتوجب التخلص منها خلال مهلة قدرها ثلاثة أشهر كيما يسمح لها بالعمل.

١٣٠- وفيما يلي أسماء الشركات المعنية: شركة هيوا بورا للطيران، وشركة مليلا للنقل الجوي وشركة ويمبي ديرا للطيران وشركة كساي الجوية وشركة الطيران التجاري، وشركة مالو الجوية وشركة الخدمات الجوية وشركة الطيران الاستوائي وشركة نافيت الجوية وشركة ت. م. ك. الجوية وشركة بني الجوية وشركة ''غومير'' وشركة الخطوط الجوية الأفريقية وشركة سنترال إير اكسبريس وشركة ''فيلير'' وشركة الطيران الأفريقية وشركة أفريقيا وان وشركة ITAB وشركة فيرونغا لتأجير الطائرات.

١٣١- يرد بالقائمة عدد كبير من الشركات الممنوعة من الطيران من جراء مخالفات للوائح السارية. ومن بين تلك الشركات، شركة الخطوط الجوية Global وشركة ''سيتراكا'' الجوية وشركة ''تراكو'' وشركة ''إيكوتراف'' وشركة كيفو الجديدة الجوية وشركة ''Exécutive'' الجوية وشركة ''Bull'' للشحن الجوي وشركة الخطوط الجوية Bleu وشركة الشحن الجوي Transair وشركة كاتانا الجوية وشركة الخدمات الجوية وشركة Full Service وشركة Flight Express وشركة ''والتير'' وشركة أوهورو الجوية وشركة Service Air وشركة غلوريا الجوية وشركة ''ويترافا'' الجوية وشركة بوتيمبو الجوية وشركة GBLC وشركة CAGL.

٢ - المخالفات المسجلة فيما يتعلق بمراقبة القطاع الجوي في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٣٢- لا تزال التحريات تركّز على محافظتي كيفو ومقاطعة إيتوري. وقد اجتمع فريق الخبراء، أثناء تواجده بمحافظتي كيفو ومقاطعة إيتوري، بسلطات الطيران المدني وببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحصل منهما على كشوف الحركة الجوية والمعلومات المتعلقة بالشركات الجوية، وأساطيلها العاملة في المنطقة وأنشطتها.

١٣٣- والتقى فريق الخبراء، أيضا، بممثلي شركات الطيران لحصر أنشطتها بشكل أفضل والوقوف على مستوى سلامة رحلاتها الجوية. ولقد أتاحت له تلك التحقيقات المختلفة اكتشاف مواطن الخلل في الأعمال وكذلك حالات القصور الخطيرة في مجال مراقبة الحظر المفروض على توريد الأسلحة.

دال – المخالفات التي ترتكبها الطائرات بدون أي عقاب

١ – تواصل الطائرات استخدام المطارات التي لا توجد بها هيئات جمركية كنقاط دخول إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أو خروج منها

(أ) أقلعت الطائرة الأنتونوف ٨ رقم S9-DBC 8 من كونغولو بجمهورية الكونغو الديمقراطية وهو مطار لا توجد به هيئة جمارك، متجهة إلى نيروبي

١٣٤- واهتم فريق الخبراء، أثناء تحقيقاته في غوما، بطائرة أنتونوف ٨ مسجلة في جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية تحت رقم S9-DBC وتستخدمها منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ شركة ''لوفت كارغو''، وهي شركة لتأجير الطائرات مقرها في غوما.

١٣٥- ولقد أجرى فريق الخبراء تحريات بشأن هذه الشركة أثناء ولايته الثانية انصبت على مسألة البزات الرسمية التي سُلمت في غوما في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

١٣٦- ومثّل الشركة المذكورة السيد سوستين سونغولو، الرئيس السابق لعمليات الشركة الجوية للبحيرات الكبرى، وهي شركة أشار فريق الخبراء في تقرير سابق إلى أنشطتها التي تنتهك الحظر.

١٣٧- ويشير سجل الحركة التابع لمديرية الملاحة الجوية في غوما إلى مغادرة الطائرة الأنتونوف ٨ S9-DBC لغوما متجهة إلى كونغولو في مقاطعة مانييما يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأقلعت الطائرة في نفس اليوم من كونغولو قاصدة نيروبي، من أجل تجديد شهادة صلاحيتها للطيران، بدون المرور بمطار به جمارك. وحيث أن مطار كونغولو هو من المطارات غير الجمركية بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد خالفت هذه الطائرة الأحكام التنظيمية المتعلقة بوصول ومغادرة الطائرات في جمهورية الكونغو الديمقراطية دون أن تتصرف السلطات الكونغولية وفقا للتدابير الواردة في قراري مجلس الأمن ١٥٩٦ (٢٠٠٥) و ١٦١٦ (٢٠٠٥). ولقد رفض السيد سونغولو تماما مقابلة فريق الخبراء لشرح ملابسات هذه المخالفة.

١٣٨- ويذكر أن شهادة تسجيل تلك الطائرة صادرة عن جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تحت اسم ''SIMAX LLC''، وهي شركة مقرها في مدينة سالم بولاية أوريغون (بالولايات المتحدة الأمريكية). ويمثّل هذه الشركة السيد الكسندر راديونوف، وهو من أفراد الطاقم ومقره في نيروبي. ويعمل السيد راديونوف كذلك مع (فرع) شركة ''بوسك'' بالشارقة (الإمارات العربية المتحدة)، الذي تديره ''غليب فومين'' وهي الجهة المالكية الفعلية للطائرة الأنتونوف ٨ S9-BBC.

١٣٩- ولقد رفض السيد راديونوف تقديم معلومات مفصّلة إلى فريق الخبراء بشأن ملكية هذه الطائرة وبشأن الرحلة الجوية للطائرة انطلاقا من كونغولو.

١٤٠- وختاما، فلقد اكتشف فيق الخبراء أن شركة كيسنغاني للنقل الجوي، التي يوجد مقرها في كيسنغاني، كانت تستخدم في السابق الطائرة الأنتونوف ٨، وكانت مسجلة عندئذ تحت رقم 9L-LED بسيراليون.

(ب) أقلعت الطائرة الأنتونوف 9Q-CAX التابعة للخطوط الجوية بوتامبو Butembo من موانزا بجمهورية تترانيا المتحدة متوجهة إلى بوتامبو، وهو مطار غير جمركي في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٤١- وقد وثّق فريق الخبراء حالة مماثلة لتلك المشار إليها أعلاه أثناء زيارته إلى مطار موانزا، بجمهورية تترانيا المتحدة. وتبيّن للفريق، على إثر إطّلاعه على سجلات بيانات رحلات المطار، أن طائرة الأنتونوف-٢٨ التابعة للخطوط الجوية بوتامبو قد قامت برحلة يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من موانزا إلى بوتامبو (بجمهورية الكونغو الديمقراطية). ولما كان هذا المطار غير جمركي، فإن هذه الرحلة قد انتهكت القواعد المتعلقة بدخول الطائرات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن ثم وجب معاقبة هذه الشركة فضلا عن طيارها.

(ج) رحلات شركة الطيران كيلوا المباشرة من موانزا بجمهورية تترانيا المتحدة إلى دوكو، وهو مطار غير جمركي بجمهورية الكونغو الديمقراطية أو من أنتيبي (بأوغندا) إلى دوكو ومونغبوالو

١٤٢- وهناك أكثر من ٩٠ رحلة قامت بها طائرات كيلوا التي تستثمر أيضا حقوق النقل لشركة الطيران التترانية رينير RENAIR، تمت بانتظام وبشكل مباشر بين موانزا ودوكو، ورحلة واحدة من أنتيبي إلى المناطق المنجمية في إيتوري بمونغبوالو لحساب شركتي المناجم بورغاكيم Borgakim وموتو غولد Moto Gold Mines، وهما شركتان لاستغلال المناجم حاصلتين على امتيازات في هذه المناطق. وقد رصدت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إحدى هذه الرحلات المتوجهة إلى دوكو وأجبرتها على الهبوط في مطار بونيا الجمركي.

١٤٣- علاوة على ذلك، ووفقا لسلطات الطيران الأوغندية، فإن رحلات شركات الطيران التي تنطلق من مطار أنتيبي متوجهة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تقدم بانتظام خطط رحلاتها في اتجاه مطارات جمركية. على أنه لا يستبعد أن تحيد عن مساراتها دون علم

السلطات الأوغندية بسبب أوجه القصور في مجال مراقبة المجال الجوي الكونغولي. وقد بدا هذا الأمر مناف للحقيقة في نظر فريق الخبراء نظرا لأن الفريق قد تمكن، أثناء التحقيقات التي أجراها، من الحصول على نسخ من خطط الطيران التي أودعتها طائرات شركة طيران كيلوا في مطار أنتيبي متوجهة إلى كل من دوكو و مونغبوالو. وقد تسلم موظف مدرج مطار أنتيبي هذه الخطط بالفعل، وعليها الختم الأصلي للجهة المعنية.

٢ - شركات طيران تسيّر رحلات في المنطقة دون ترخيص

(أ) شركة طيران روونزوري Ruwenzori

١٤٤- التقى فريق الخبراء، أثناء التحقيقات التي أجراها في بونيا، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بإدارة شركة أنشئت حديثا في بونيا، هي شركة روونزوري. وقد أنشئت هذه الشركة في غوما في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ من قبل السادة بالوكو كاتيكي، وماهانبو نغوانا كلود، وموتوكامبالو أوفن، وكلهم حاملون للجنسية الكونغولية، وتملك ثلاث طائرات مسجلة في كينيا، وهي Cessna من طراز TU 206F، وPiper 32-300 وقاعدتهما في بونيا، وLet 410 وقاعدتها في غوما. ويوجد مقر الشركة في غوما، ولها مكاتب في بيني وكيسينغاني وإيزيرو وبونيا وأرو وموتوكامبالو وواتسا (دوربا) وماهاجي. وتشغّل هذه الشركة طيارين (أحدهما مصري والآخر إنكليزي).

١٤٥- وفي أيار/مايو ٢٠٠١، أصدرت جبهة تحرير الكونغو، التي كانت تسيطر على هذه المنطقة آنذاك، ترخيصا لشركة روونزوري للقيام برحلات جوية نظير تقديمها خدمات للجبهة. ولتسوية هذه الوضعية، عمدت إدارة الشركة إلى إجراء فحوص فنية على طائراتها قام بها مفتشون من الإدارة الإقليمية للملاحة المدنية، قدموا من كيسينغاني.

١٤٦- وبعد عملية تفتيش رسمية، لم يمنح المفتشون فورا للشركة رخصة مؤقتة للقيام برحلات جوية، بما يسمح لها باستئناف رحلاتها. غير أن شركة روونزوري استمرت في عملها بصورة غير مشروعة، على أساس الرخصة التي منحتها إياها جبهة تحرير الكونغو والتي لم تعد صالحة.

(ب) شركة طيران بوتامبو Butembo

١٤٧- تبين لفريق الخبراء من سجل البيان اليومي لرحلات مطار موتوكامبالو أن طائرة الأنتونوف - ٢٨ المسجلة تحت الرقم 9Q-CAX قد قامت بـ ٧٧ رحلة إلى مطار موتوكامبالو خلال الفترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ منها ٦٤ رحلة انطلاقا من بونيا. وتستغل هذه الطائرة شركة طيران بوتامبو.

١٤٨- وطلب فريق الخبراء من ممثل شركة طيران بوتامبو في بونيا جميع بيانات الشحن للرحلات التي قامت بها الشركة إلى مطار موتوكامبالو. و لم يكن بوسع الممثل تقديم هذه المستندات، وأكد أن طائرة الأونتونوف - ٢٨ التابعة للشركة التي يعمل فيها لم تقم، برحلات مباشرة بين بونيا وموتوكامبالو إلا نادرا، وهو ما يتناقض مع ما اكتشفه الفريق في سجلات مطار موتوكامبالو.

١٤٩- وأبلغ الممثل المحلي لمديرية الطيران المدني في بونيا فريق الخبراء أن شركة طيران بوتامبو لا تملك ترخيصا للقيام برحلات لنقل البضائع انطلاقا من بونيا. وبالتالي، فإن رحلات نقل البضائع التي تقوم بها هذه الشركة من بونيا إلى موتوكامبالو مخالفة للقواعد السارية في هذا الصدد.

١٥٠- ومن جهة أخرى، أثبت فريق الخبراء، في تقاريره السابقة، أن ثمة صلات بين شركة بوتامبو وأفراد الميليشيات التابعة لجبهة القوميين ودعاة الاندماج من جهة، وأثبت من جهة أخرى أنها مشاركة في التجارة غير المشروعة في الذهب. ولهذا السبب، أبدى الفريق اهتماما بالرحلات شبه اليومية التي تقوم بها هذه الشركة إلى مطار موتوكامبالو.

١٥١- ويعمل المكتب الشخصي لممثل شركة طيران بوتامبو في بونيا كمتجر لشراء الذهب المشغول يدويا. وقد أبلغ هذا الممثل فريق الخبراء بأنه يشتري الذهب من الحرفيين في صناعة الذهب ويعيد بيعه لتجار الذهب في بونيا.

١٥٢- كما أبلغت مصادر عدة الفريق أن شركة بوتامبو ربما تنقل أيضا الذهب إلى وسطاء في بلدان مجاورة. و لم يتمكّن الفريق من التأكّد من هذا الخبر. على أنه اتضح له، أثناء الزيارة التي قام بها إلى مطار موانزا، لدى الإطلاع في سجلات الجمارك ودائرة الملاحة الجوية في المطار على البيانات اليومية للرحلات أن طائرة الأنتونوف-٢٨ التابعة لشركة طيران بوتامبو قد قامت برحلات مباشرة بين بوتامبو وموانزا. ووعدت دائرة الجمارك بمطار موانزا بمتابعة تحركات هذه الطائرة عن كثب من الآن فصاعدا وبإبلاغ فريق الخبراء أثناء ولايته مقبلة.

٣ - قادة الطائرات لا يقدرون حجم مسؤولياتهم

١٥٣- بعد حادث طائرة الأنتونوف - ١٢ التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مطار آرو بقليل، حطّت في هذا المطار طائرة تابعة لشركة طيران رووانزي، كانت تقوم برحلة بين بونيا ومهاغي، وذلك رغم إغلاق المدرج جزئيا. وإذ لم يكن للطائرة من سبب ظاهر يحملها على النزول في هذه الظروف، فقد كان من المفروض تسجيل هذا

الحادث واتخاذ إجراء عقابي في حق الطيار. وقد أدى النقص في الموظفين المؤهلين في المطار إلى عدم تطبيق القواعد ذات الصلة بتسجيل المخالفات.

٤ - شركات طيران لم تجدد رخصها تواصل رحلاتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١٥٤- لاحظ فريق الخبراء في سجل رحلات مطار غوما أن ثمة ثلاث طائرات مملوكة لشركة GLBC، هي أنتونوف - ١٢ المسجلة تحت الرقم 9Q-CGQ، وأنتونوف - ٣٢ المسجلة تحت الرقم 9Q-CMG، وأنتونوف - ٣٢ المسجلة تحت الرقم 9Q-CAC، واصلت القيام برحلات انطلاقا من هذا المطار خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. فقد قامت هذه الطائرات، انطلاقا من قاعدتها في غوما، برحلات في كامل أنحاء شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغالبا ما كانت تقوم برحلات متعددة في اليوم الواحد. ولدى فريق الخبراء قرار صادر عن مديرية الطيران المدني فيما يتعلق بشركات الطيران التي جددت تراخيصها للقيام برحلاتها، والشركة GLBC ليست واحدة منها.

١٥٥- وينطبق الشيء ذاته على شركة CAGL. وبالفعل، فقد لاحظ الفريق، في سجلات وكالة الخطوط الجوية، أن إحدى هذه الطائرات، وهي الأنتونوف - ٣٢ المسجلة تحت الرقم ST-AQU، قد حطت في مطار غوما، يوم الخميس ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قادمة من لوبوا. وأكد مراقبون من برج المراقبة في مطار غوما، استجوبهم الفريق، أن هذه الطائرة كانت في لوبوا قبل أن تحط في مطار غوما بفترة وجيزة بسبب عطل فني.

هاء - عدم مطابقة الرحلات للمعايير

١٥٦- هناك مطارات مفتوحة أمام الملاحة الجوية دون الترخيص لها رسميا وهو ما يجعل استغلال هذه المطارات ينطوي على خطورة. فحادث الأنتونوف - ١٢ التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كان نتيجة لعدم مطابقة مطار أرو للمعايير.

١٥٧- ففي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تضررت طائرة أنتونوف - ١٢ التابعة لشركة الطيران ويمبي ديرا Wimbi Dira، المسجلة تحت الرقم 9Q-CWC، والتي استأجرتها للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لنقل ١٠٢ من جنودها المسلحين، وذلك عند هبوطها على مدرج مطار أرو. فقد تحطمت عجلات الطائرة مما تسبب في أضرار مادية كبيرة. ونظرا لطبيعة انحدار المدرج في مطار أرو، فإن المسافة المتاحة لنزول هذا النوع من الطائرات، غير المزودة بكوابح هوائية، غير كافية. ومن محاولة الطيار إخراج العجلات عنوة، تسبب في كسرها مما أدى إلى حدوث الأضرار الأخرى المترتبة على الحادث.

١٥٨- وكانت طائرة الأنتونوف - ١٢ لا تزال رابضة إلى جانب المدرج في منتصفه تقريبا، بما يعيق جزئيا استخدام المدرج على كامل امتداده.

واو - أوجه القصور الواضحة في مراقبة الحظر على الأسلحة

منع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لدى تنفيذ ولايتها، من الوصول إلى طائرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

١٥٩- اهتم فريق الخبراء، أثناء التحقيقات التي يجريها عن كثب، ببعض الرحلات الجوية العسكرية و لم يكن سبب هذا الاهتمام عدم امتثالها لمعايير اتفاقية شيكاغو المتعلقة بالطيران المدني، حيث أن هذه الرحلات لا تندرج في تلك الفئة خصوصا إذا كانت ذات طابع تشغيلي، بل تدخل في إطار احترام حظر الأسلحة. ففي الواقع، غالبا ما تنقل الرحلات العسكرية المعدات العسكرية التي يمكن توزيعها، دون علم البعثة على أطراف تخضع للحظر.

١٦٠- ولاحظ فريق الخبراء في بوكافو أن الرقابة على الطائرات العسكرية جد محدودة. فعلى سبيل المثال، وصلت طائرتان مروحيتان تابعتان للقوات الجوية الكونغولية إلى مطار بوكافو قادمتين من كندو يوم ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأعقبت تحركات هاتين الطائرتين المروحيتين، وإحداهما من طراز Mi-26 ورقم تسجيلها 9T H15 والأخرى من طراز Mi-8 ورقم تسجيلها 9T HM7، ثلاث رحلات لطائرة من طراز Antonov 26 تابعة للقوات الجوية الكونغولية تحمل رقم التسجيل 9T TAE كانت قادمة من لوبومباشي.

١٦١- وانطلاقا من بوكافو، قامت الطائرتان المروحيتان بعدة رحلات في شمال وجنوب كيفو لم تكن دائما تعرف وجهتها بالضبط. و لم تتمكن البعثة من تقديم معلومات عن أنشطتهما. ودون السعي إلى فرض قواعد الطيران المدني على رحلات عسكرية، لا بد من الإقرار بأن تسليم تلك الطائرات لأسلحة إلى قوات أو ميليشيات يسري عليها الحظر أمر وارد.

١٦٢- وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ أيضا، حطت طائرة من طراز Antonov 26 رقم تسجيلها 9Q-CLA، استأجرتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في مطار بيني في الساعة ١٢/٤٠ قادمة من كيسانغاني. وتوجهت الطائرة فورا إلى المحطة العسكرية التي كانت تخضع لحراسة مشددة من جانب جنود تلك القوات. ومُنع بعض المراقبين التابعين للبعثة، الذين كانوا يريدون التحقق من محتوى الطائرة واستخدامها، من الوصول إليها. غير أنهم لاحظوا أن بعض صناديق الذخيرة أنزلت من الطائرة ونُقلت في اتجاه أحد المخيمات العسكرية. وخلال لقاء لاحق مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، قيل

للمراقبين العسكريين إنه لا يحق لهم الوصول إلى طائرات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تقوم برحلات تشغيلية. ويطرح هذا السلوك مشكلة مراقبة البعثة لتنفيذ الحظر، الذي يشمل أيضا توزيع أسلحة تلك القوات حتى لا تؤول إلى قوات لم تدمج بعد أو إلى جماعات يسري عليها الحظر.

١٦٣- ويرى فريق الخبراء أن هذا الأمر يتنافى مع عدة أحكام منها المواد ٢ و ٣ و ٤ من القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). فبموجب هذه المواد، من الطبيعي تماما أن تراقب البعثة توزيع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد، حتى وإن كانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تتولى ذلك.

زاي - ملاحظات

١٦٤- بالنظر إلى ما تقدم لاحظ فريق الخبراء أنه لم يطرأ أي تحسن منذ تقريره الأخير على مراقبة المجال الجوي الكونغولي، وبخاصة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٦٥- ولا يزال ثمة نقص واضح في وسائل الاتصال الجوية/الأرضية تشكو منه وكالة الخطوط الجوية، وهي هيئة عينتها جمهورية الكونغو الديمقراطية لتأمين خدمات الملاحة الجوية فوق أراضيها. وتستغل بعض الطائرات هذا القصور للانتقال في هذه المنطقة دون أن تعبأ بالاتصال بمركز للمراقبة ولا بالالتزام بخطة الرحلة التي تسملها.

١٦٦- وهكذا أصبح تقسيم المجال الجوي أيضا مصدرا مُحتملا لعدم احترام التدابير المنصوص عليها في القرار ١٥٩٦ (٢٠٠٥). فعلى سبيل المثال، يجعل تقسيم المجال الجوي لإيتوري مطار مهاجي يقع ضمن منطقة معلومات الطيران التابعة لعنتيبي، بحيث ينفرد مركز معلومات الطيران في عنتيبي بسلطة تحديد الطائرات التي يمكنها استخدام هذا المطار الكونغولي. وبالفعل، فإن الطائرات القادمة من الشرق في اتجاه مهاجي، وهو مطار غير خاضع لجمارك جمهورية الكونغو الديمقراطية، ليست ملزمة بالاتصال لا سلكيا مع أي جهة ما عدا هذا المركز. ويبين كشف الملاحة الجوية في منطقة معلومات الطيران في عنتيبي أن عدة طائرات تحط في مهاجي قادمة من أوغندا بل ومن كينيا كذلك.

١٦٧- وأخيرا، يزيد الارتفاع الملموس في حركة الملاحة الدائرة في مطار بونيا، إلى جانب الصعوبات المترتبة عن تقاطع الملاحة في بونيا مع حركة الطائرات المحلقة والطائرات التي تتنقل في الأجواء الواقعة فوق آرو وآروا ومهاجي وبيني، من تعقيد وضع الطيران المدني في المنطقة، الذي يدعو أصلا إلى القلق.

حاء – توصية

١٦٨- تجاوزا لهذه الصعوبات وفي انتظار تعزيز قدرة وكالة الخطوط الجوية، وهي الجهاز الذي يتولى مراقبة الملاحة في أجواء جمهورية الكونغو الديمقراطية التي مزقتها الحرب، يُستحسن أن تعيِّن السلطات الكونغولية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بوصفها الجهة التي تتولى مؤقتا خدمات الملاحة الجوية في شرق الكونغو. وبذلك ستنسق المراكز المجاورة مع البعثة جميع أنشطة الطيران القادمة من مجالاتها الجوية والمتجهة إليها؛ وهذا من شأنه أن يعزز المراقبة في المنطقة.

سادسا – نشر مجلس الأمن لقائمة الجزاءات

١٦٩- أصدرت لجنة الجزاءات في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ قائمة الخاضعين للجزاءات من أفراد وكيانات. وتلقى فريق الخبراء ردود فعل إيجابية على القائمة، لا سيما من جانب شخصيات سياسية وكذلك المجتمع المدني.

١٧٠- وقد أثارت هذه القائمة حفيظة البعض، من بينهم المنظمة غير الحكومية ''الجميع من أجل السلام والتنمية'' التي تتخذ من غوما في شمال كيفو مقرا لها. وقد أفادت المنظمة المذكورة بأنها وجهت احتجاجا قويا إلى رئيس مجلس الأمن. ومن جهة أخرى، تظاهر يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠ شخص أمام مكاتب البعثة في غوما دعما لهذه المنظمة. وأعرب شخصان ورد ذكرهما في القائمة عن انزعاجهما الشديد من إدراج اسميهما في القائمة، وهما دوغلاس مبامو، مدير شركة الطيران GLBC (شركة البحيرات الكبرى للأعمال التجارية) ومقرها غوما، وجيمس نياكوني، وهو تاجر أوغندي مقيم في مدينة آروا.

١٧١- وفيما يتعلق بمنظمة ''الجميع من أجل السلام والتنمية''، أجرى فريق الخبراء تحقيقات أخرى في غوما خلصت إلى وجود تواطؤ بين المنظمة من جهة، والمديرية العامة للهجرة والوكالة الوطنية للاستخبارات من جهة أخرى.

١٧٢- وفور صدور القائمة، عمد فريق الخبراء إلى تكثيف اتصالاته ببعض الحكومات في المنطقة وببعض المؤسسات المالية. ودعيت هذه الحكومات والمؤسسات إلى التعاون مع فريق الخبراء، خاصة للتعرف على الأصول التي يملكها أفراد وكيانات ممن يخضعون للجزاءات. ويتبادل فريق الخبراء حاليا مراسلات غير رسمية مع بعض المصرفيين ورؤساء الشركات أو القائمين على إدارة مناطق الامتيازات المنجمية.

١٧٣- كما وجه فريق الخبراء، عبر القنوات الرسمية، رسائل إلى حكومات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا ورواندا وبوروندي وألمانيا في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥،

وكذلك إلى السيد سيروفولي، حاكم شمال كيفو، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، في محاولة للتأكد مما إذا كانت أسماء بعض الأفراد أو الكيانات ممن يخضعون للجزاءات واردة في السجل التجاري، أو إذا ما كانوا مساهمين في شركة أو عدة شركات مسجلة في بلدان تلك الحكومات، أو لديهم حسابات مصرفية فيها، أو ما إذا كانوا مالكين أو شركاء في ملكية امتيازات لاستغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك المعادن والأخشاب، أو مالكين أو شركاء في ملكية مركبات للنقل البري أو الجوي أو البُحيري، أو مالكين أو شركاء في ملكية عقارات، أو مستفيدين من إعانات أو معاشات أو تعويضات أو أي ريع مالي آخر يحصلون عليه من الإدارة في بلدان تلك الحكومات.

١٧٤- ووجه الفريق رسائل مماثلة إلى عدد من بلدان المنطقة، بما في ذلك أنغولا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو وزامبيا وزمبابوي والسودان وكينيا، يطلب إليها فيها زيادة التيقظ في تطبيق هذه الجزاءات.

١٧٥- وإلى يومنا هذا، لم يتلق الفريق ردودا سوى من ألمانيا وحاكم سيروفولي. ووفقا للتحقيق الذي أجرته السلطات الألمانية، لا يملك أي من الأفراد الخاضعين للجزاءات، بمن فيهم الدكتور إينياس موروانا شياكا، أصولا مالية في هذا البلد.

١٧٦- وفيما يتعلق برد السيد سيروفولي، يفيد هذا الأخير بأن منظمة ''الجميع من أجل السلام والديمقراطية'' احتجت على إدراجها في القائمة وقدمت مجموعة من المستندات. غير أن هذه المستندات لا تتضمن المعلومات المالية التي طلبها فريق الخبراء.

١٧٧- وأخيرا، أعلن الحاكم أنه يجهل طبيعة ما يقوم به السيد مبامو حاليا، وأن الفريق أول نكوندا اختفى عقب أمر التوقيف الدولي الذي صدر ضده.

سابعا - التعاون بين دول منطقة البحيرات الكبرى وفريق الخبراء

١٧٨- يشهد التعاون مع بلدان المنطقة تقدما لكنه لا يزال غير مرض في بعض الجوانب. فرغم المذكرات الشفوية والاستبيانات التي توجه إلى حكومات البلدان التي ستُزار، قبل موعد الزيارات بعدة أسابيع، لا تكون تلك الحكومات، كقاعدة عامة، غير مستعدة عند وصول الفريق وقلما تقدم الوثائق المطلوبة في الوقت المناسب.

١٧٩- وفيما يتعلق بالطيران المدني، ما زال فريق الخبراء يجد مشقة في الحصول على كشوف حركة الطيران لمطارات كيغالي وعنتيبي وكينشاسا. ويصدق الشيء نفسه على توالي بعض البلدان والشركات في التعاون بشكل تام مع الفريق، لا سيما في تقديم وثائق النقل الجوي وغيرها من الوثائق المناسبة.

١٨٠- وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، طلب فريق الخبراء عدة مرات تزويده بجرد الأسلحة التي اقتنيت بصورة مشروعة منذ تطبيق الحظر. ومن شأن هذه المعلومات أن تتيح تحديد مصدر الأسلحة الموجودة في حوزة الجماعات المسلحة والكشف عن الأسلحة التي تعتبر حيازتها انتهاكا للحظر.

١٨١- ولم يكن التعاون الذي أبدته السلطات الجوية لكينشاسا في مستوى تطلعات الفريق؛ إن لم يحصل الفريق بعد على الوثائق المطلوبة، بما في ذلك كشوف حركة الطيران لكينشاسا، والتقارير المتعلقة بحوادث الطيران والرد على الاستبيان الوارد في المذكرة الشفوية الموجهة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في بداية الولاية. وعلاوة على ذلك، تعذر تنظيم اللقاءات التي طلبت من سلطات الطيران المدني في كينشاسا، ومن بينها وزارة النقل، ومديرية الطيران المدني، وكالة الخطوط الجوية.

١٨٢- وفيما يتعلق برواندا، رغم الطلبات المتعددة التي قدمها فريق الخبراء، لم يتمكن بعد من الوصول إلى الأسلحة التي صادرتها السلطات الرواندية من العقيد موتيبوتسي ورجاله، عقب أحداث بوكافو في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وذلك لأغراض التحقق والجرد.

١٨٣- وفي مجال الطيران المدني، لم يحصل الفريق سوى على كشوف حركة الطيران لمطار كيغالي لعام ٢٠٠٤ في حين أنه كان يأمل الحصول كذلك على كشوف عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى ذلك، تتوانى شركة سيلفرباك للطيران في تزويد فريق الخبراء بنسخ وثائق النقل الجوي وغيرها من الوثائق، مثل شهادات نقل المواد الخطرة، المتعلقة بنقل الأسلحة والذخائر، وذلك تحت ذريعة أنها لا تستطيع تقديم أي معلومات أو وثائق دون موافقة الحكومة.

١٨٤- ورغم تأكيدات حكومة رواندا فإنها لم تجب بعد على جميع أسئلة الفريق. وبدلا من ذلك، تقدم معلومات ناقصة أو أقل أهمية أو لا أهمية لها بالنسبة للفريق. وقررت حكومة رواندا عدم السماح للفريق بالوصول إلى مخزن موتيبوتسي للأسلحة إلا بشرط أن تقدم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قائمة بالأسلحة التي جمعتها خلال برامج نزع السلاح، وأن تكون رواندا، عن طريق آلية التحقق المشتركة، شاهدا على تدمير هذه الأسلحة.

١٨٥- وفيما يتعلق بالتأكيد الصادر عن حكومة رواندا بأن هذا البلد لا يستورد حجر القصدير من جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشير التحقيقات التي أجراها الفريق في معامل الصهر في رواندا إلى عكس ذلك. والفريق شاهد على التحركات عبر الحدود لنقل حجر القصدير من غوما في اتجاه رواندا.

١٨٦- ودرجة تعاون أوغندا مماثلة لدرجة تعاون رواندا. فرغم طلبات فريق الخبراء المتكررة (أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وأيار/مايو وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)، ما زال هذا البلد لا يسمح بوصول الخبراء إلى مصنع ناكاسونغولا للذخائر. وقد علم الفريق، من خلال قنوات دبلوماسية، أن هذا المصنع لا ينتج الذخائر فحسب، بل يقوم بتصليح كم هائل من الأسلحة التي تتراوح من الأسلحة الخفيفة إلى قطع المدفعية الثقيلة. وتفيد مصادر أخرى بأن الأرقام التسلسلية الأصلية لهذه الأسلحة تستبدل بأرقام تسلسلية جديدة خلال عملية تصليحها. وفريق الخبراء في حاجة إلى الحصول على هذه الأرقام التسلسلية الجديدة للتحقق من عدم تحويل بعض تلك الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٨٧- وفيما يتعلق بإحصاءات استيراد الذهب وتصديره وإنتاجه محليا، لم تتمكن حكومة أوغندا من توفير وثائق يمكن للفريق الاستفادة منها رغم طلباته المتكررة.

١٨٨- ولم تقدم أوغندا للفريق كشوف الطيران المتعلقة بعنتيبي، ولا النسخ المحددة لخطط الرحلات الجوية التي طُلبت منها وتعهدت بتقديمها.

١٨٩- وتمكن فريق الخبراء أيضا من زيارة جمهورية تنزانيا المتحدة وبوروندي. وكان تعاون هذين البلدين ممتازا، لا سيما في مجال الطيران المدني.

١٩٠- وسيواصل فريق الخبراء الاهتمام بجمهورية تنزانيا المتحدة نظرا لأنها قد تشكل معبرا محتملا للأسلحة، لا سيما عن طريق ميناء دار السلام ومطار موانزا.

١٩١- وفيما يتعلق ببوروندي، يوجه فريق الخبراء الانتباه إلى العدد الضخم من الأسلحة التي توجد في حوزة مدنيين. ويؤيد أيضا فكرة إجراء حصر كامل ومستقل لهذه الأسلحة بدعم من المجتمع الدولي. وما دامت هذه الأسلحة تتداول، فستكون مصدرا محتملا لإمداد الجماعات المتمردة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك مقابل الذهب الوارد من جمهورية الكونغو الديمقراطية بوجه خاص.

ثامنا - تعاون بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع فريق الخبراء

١٩٢- التعاون القائم بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق الخبراء مرض جدا، وذلك سواء في مجال تبادل المعلومات، لا سيما مع خلية التحليل المشتركة للبعثة ومع الاستخبارات، أو في مجال الدعم اللوجستي. وقد يسرت البعثة بوجه خاص، وفي حدود الممكن، نقل فريق الخبراء إلى المناطق النائية، وعلى امتداد بعض الحدود، وفي مقاطعات إيتوري المنجمية وفي بعض الأماكن التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة.

١٩٣- وفي مجال الطيران المدني، تلقى الفريق يوميا كشف حركة الطيران للمطارات التي بها وجود للبعثة. وتلقى الفريق أيضا من البعثة كشفا لحوادث الطيران التي وقعت خلال الأشهر الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالإضافة إلى معلومات جد مفيدة لفهم حالة الطيران المدني في الكونغو.

١٩٤- وأفاد فريق الخبراء البعثة بخبرته. وهكذا أعيد النظر في الدورات التوجيهية الخاصة بالمراقبين العسكريين التابعين للبعثة حتى تؤخذ ملاحظات فريق الخبراء في الاعتبار.

١٩٥- ويعمل فريق الخبراء أيضا مع البعثة على مراجعة الإجراءات، لا سيما في مجالي نزع السلاح والتسريح وهكذا يسهم في تعزيز قدرة البعثة على تنظيم تسجيل الأسلحة والأفراد الذين يسلمونها بشكل طوعي وزيادة دقته وفائدته. وأخيرا، تفضل السفير سوينغ بدعوة الفريق إلى تقديم عرض عن عمله أمام سفراء اللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية.

التذييل

البلدان التي تمت زيارتها

لأسباب أمنية لا يمكن إدراج بعض الأفراد الذين قدموا معلومات أو بيانات إلى فريق الخبراء في القائمة.

ألمانيا

المؤسسات: Somikivu

أوغندا

الحكومة: وزارة الخارجية، ومكتب أوغندا لخدمات التسجيل، وهيئة الطيران المدني.

البعثات الدبلوماسية: النمسا، وألمانيا، وفرنسا.

المنظمات: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المؤسسات: ArmorGroup, Service Air

بلغاريا

الحكومة: وزارة الخارجية، والمجلس المشترك بين الوزارات المعني بشؤون المجمع الصناعي العسكري وتأهب البلد في مجال التعبئة، ومجلس وزراء بلغاريا، وإدارة الطيران المدني.

البعثات الدبلوماسية: فرنسا وكندا.

المنظمات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز دراسات الديمقراطية.

المؤسسات : EMCO Brokers and Manufacturers Ltd, Arsenal, NITI Factory, Vega Airlines, Akbaco Ltd.

بوروندي

الحكومة: وزارة الخارجية، وكالة الخطوط الجوية، ووزارة النقل.

المنظمات: عملية الأمم المتحدة في بوروندي.

جمهورية تترانيا المتحدة

الحكومة: وزارة الخارجية والتعاون الدولي، وقوات الدفاع الشعبية، وهيئة المرافئ، وهيئة الإيرادات، وهيئة موانى تترانيا، ومصرف تترانيا، والشرطة الوطنية، وهيئة الطيران المدني.

المنظمات: مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

البعثات الدبلوماسية: فرنسا.

المؤسسات: Tanzania International Container Terminal Services, Kilwa Air

جمهورية الكونغو الديمقراطية

الحكومة: المندوبية العامة للحكومة المكلفة بالاتصال مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووزارة المناجم، ومديرية الطيران المدني، ووكالة الخطوط الجوية، والمصرف المركزي للكونغو، ولجنة التعمير والتنمية، ووزارة الأمن الداخلي، ووزارة الدفاع، والحرس الجمهوري، وحاكم كاتانغا، ومطار لوبوباشي الدولي، واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وحاكم شمال كيفو، وإدارة المقاطعة الشرقية، ومكتب المستشار الخاص للرئيس.

البعثات الدبلوماسية: فرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية، واللجنة الدولية لدعم العملية الانتقالية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي.

المنظمات: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والبنك الدولي، ومنظمة الجميع من أجل السلام والتنمية.

المؤسسات: Somikivu, Mining and Business Commodities, OKIMO, AngloGold Ashanti Kilo, Station Jambo Safari, Groupe Orgaman, Moto Goldmines, Bukasa Airways, Butembo Airways, Simax, Luft Cargo, Air Navette, Ruwenzori Airways, Tracep, Aigle aviation.

رواندا

الحكومة: الممثل الخاص لديوان الرئيس، ووزارة الخارجية، وهيئة الطيران المدني.

البعثات الدبلوماسية: فرنسا، وبلجيكا، وبوروندي.

المنظمات: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

المؤسسات: Copimar, Phoenix Metal sarl, Metal Processing Association, Silverback Cargo Freighter.

السنغال

المنظمات: الوكالة المعنية بسلامة الملاحة الجوية في أفريقيا ومدغشقر، ومنظمة الطيران المدني الدولي.

فرنسا

الحكومة: وزارة الخارجية، ووزارة المالية.

كينيا

المنظمات: مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

النمسا

المؤسسات: Congo Mining Holding Ltd.

الولايات المتحدة الأمريكية

الحكومة: وزارة الخزانة في الولايات المتحدة، مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية.

البعثات الدبلوماسية: الجزائر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وبوروندي، والسودان، والصين، وفرنسا، وبلغاريا، وجمهورية تترانيا المتحدة، والاتحاد الروسي.

المنظمات: إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، والبنك الدولي.

المؤسسات: Alex Stewart (Assayers) Government Business Corporation.

الضمائم*

١ - صورتان التقطهما ضابط تدريب بالحركة الثورية الكونغولية في أحد معسكرات الحركة في إيتوري، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥

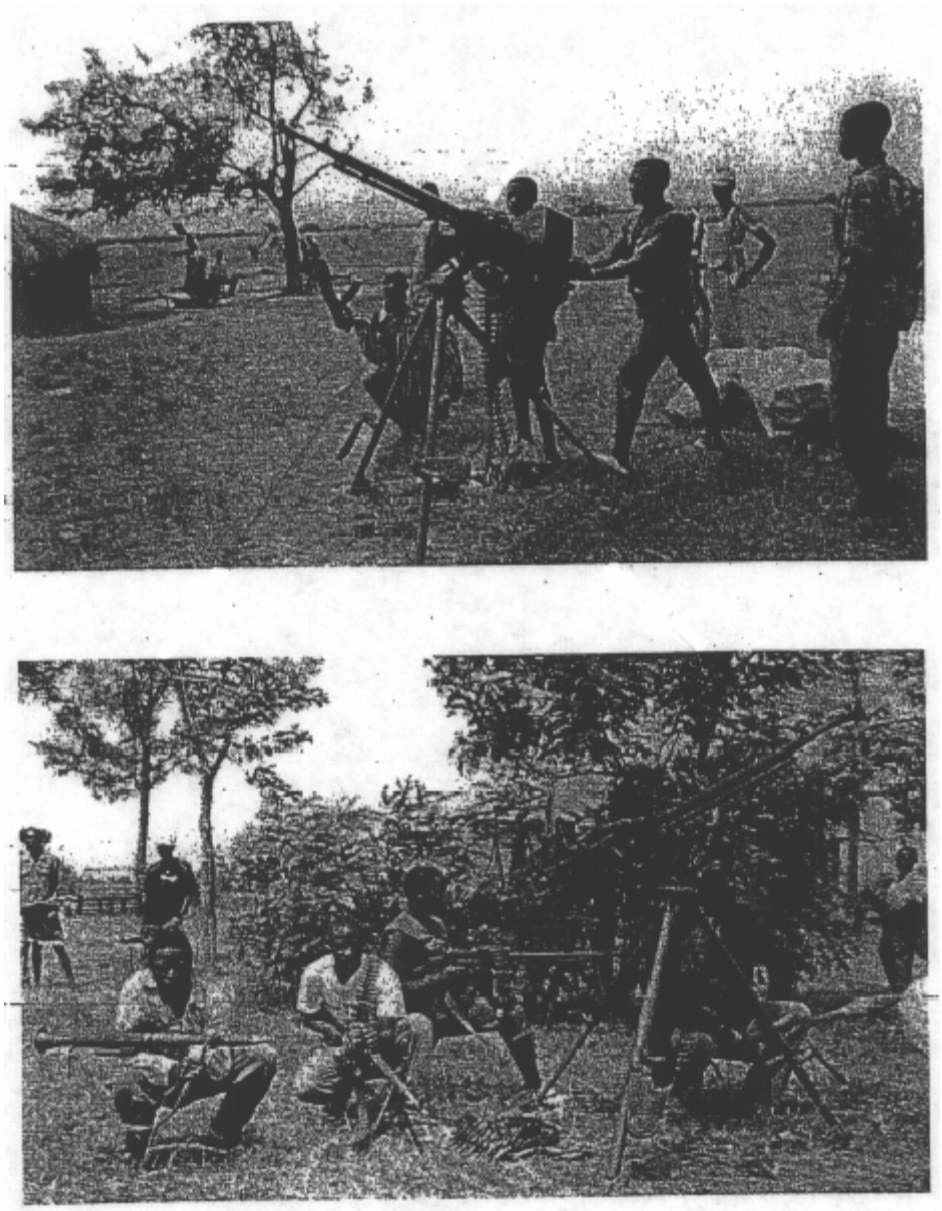

* الضمائم ١-٣ مستنسخة طيه بالشكل الذي وردت به.

٢ - نشرة إعلامية موجهة إلى الرئيس الأوغندي

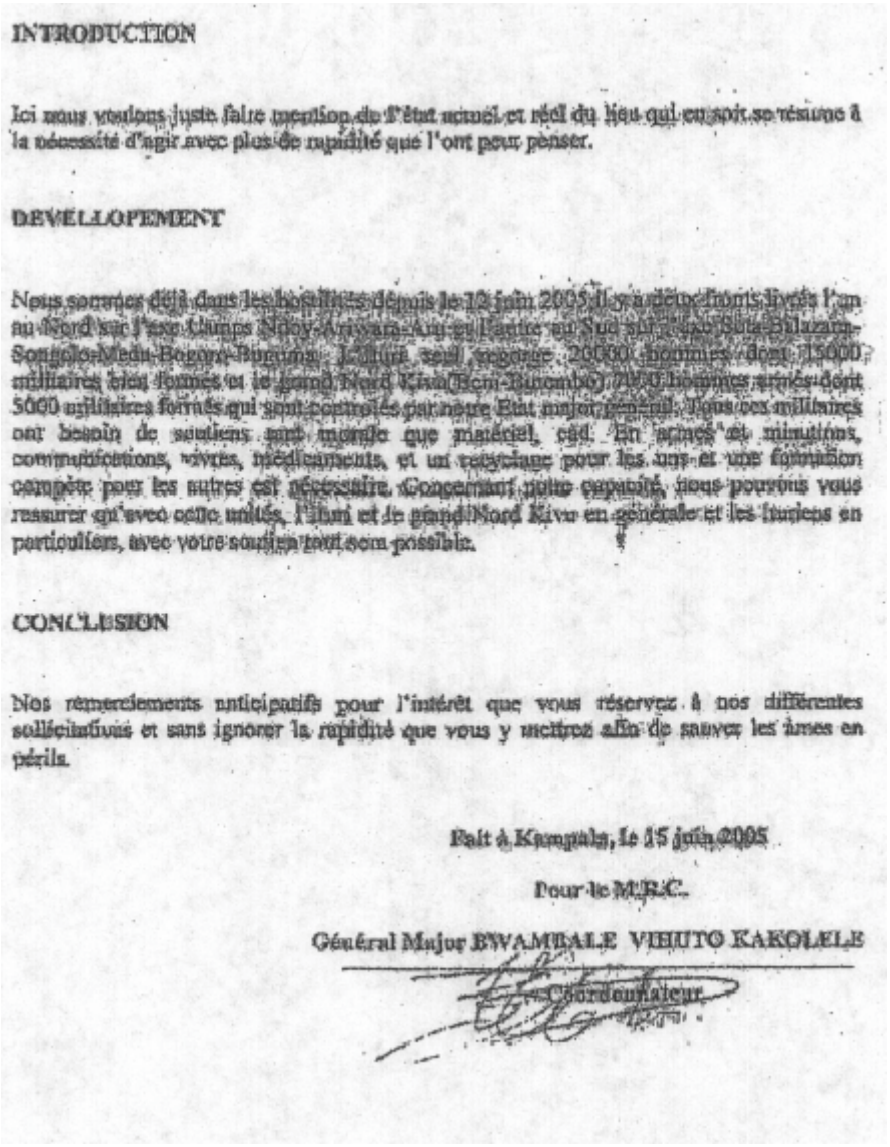

INTRODUCTION

Ici nous voulons juste faire mention de l'état actuel et réel du lieu qui en soit se résume à la nécessité d'agir avec plus de rapidité que l'ont peut penser.

DEVELLOPEMENT

Nous sommes déjà dans les hostilités depuis le 12 juin 2005 il y a des fronts ouverts l'un au Nord sur l'axe Lumpa-Nduy-Aveba-Aru et l'autre au Sud sur l'axe Bule-Bunia-Songolo-Medu-Boyora-Buroma. L'ennemi seul regorge 20000 hommes dont 15000 militaires bien formés et le grand Nord Kivu (Beni-Butembo) 7000 hommes armés dont 5000 militaires formés qui sont contrôlés par notre Etat major général. Tous ces militaires ont besoin de soutiens sans manqué que matériel, càd. En armes et munitions, communications, vivres, médicaments, et un recyclage pour les uns et une formation complète pour les autres est nécessaire. Concernant notre capacité, nous pouvons vous rassurer qu'avec cette unités, l'Ituri et le grand Nord Kivu en générale et les lendus en particuliers, avec votre soutien tout sera possible.

CONCLUSION

Nos remerciements anticipatifs pour l'intérêt que vous réservez à nos différentes sollicitations et sans ignorer la rapidité que vous y mettrez afin de sauver les âmes en périls.

Fait à Kampala, le 15 juin 2005

Pour le M.R.C.

Général Major BWAMBALE VIHUTO KAKOLELE

Coordonnateur

٣ - مذكرة موجهة إلى رئيس أوغندا من الحركة الثورية الكونغولية: الديباجة، أهداف الحركة واستراتيجيتها وإنجازاتها

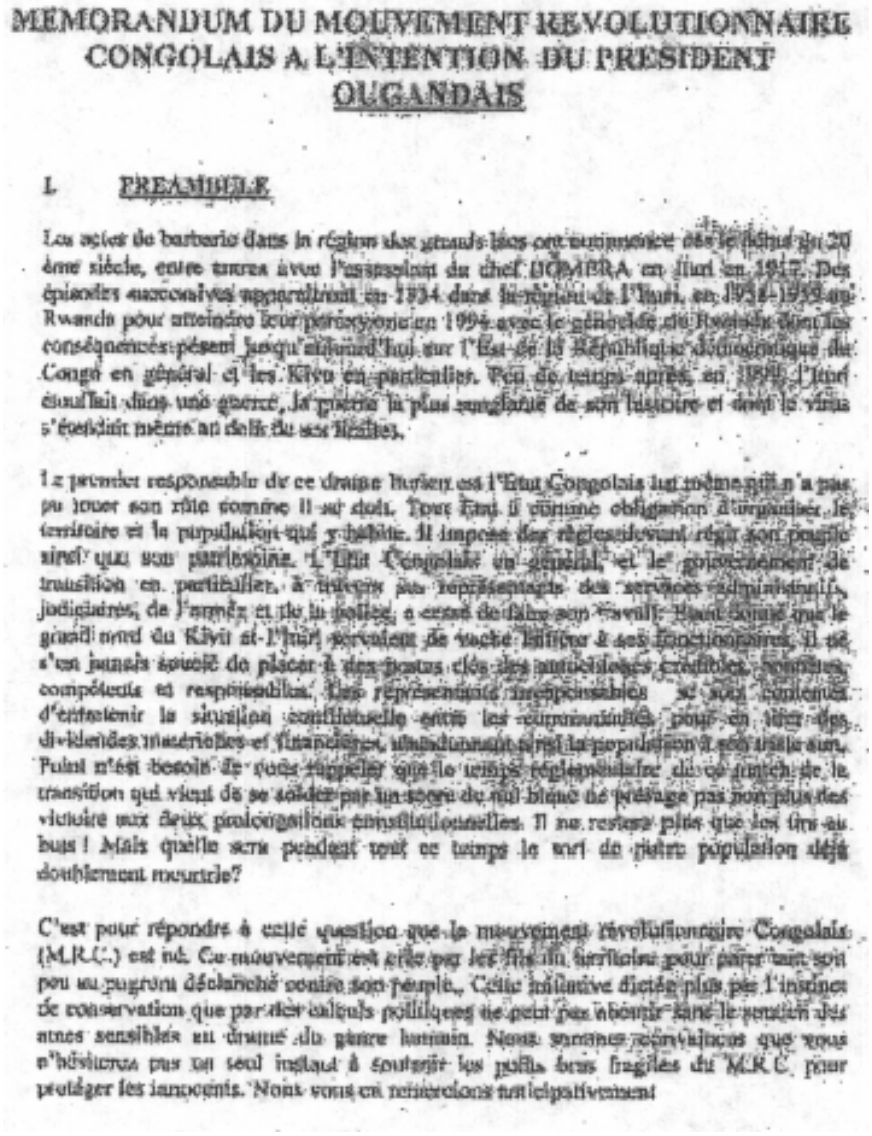

MEMORANDUM DU MOUVEMENT REVOLUTIONNAIRE CONGOLAIS A L'INTENTION DU PRESIDENT OUGANDAIS

I. PREAMBULE

Les actes de barbarie dans la région des grands lacs ont commencé dès le début du 20 ème siècle, entre autres avec l'assassinat du chef HOMERA en Ituri en 1917. Des épisodes successifs apparaîtront en 1934 dans la région de l'Ituri, en 1934-1959 au Rwanda pour atteindre leur paroxysme en 1994 avec le génocide au Rwanda dont les conséquences pèsent jusqu'aujourd'hui sur l'Est de la République démocratique du Congo en général et les Kivu en particulier. Peu de temps après, en 1998, l'Ituri sombrait dans une guerre, la pire la plus sanglante de son histoire et dont le virus s'étendait même au delà de ses limites.

Le premier responsable de ce drame humain est l'Etat Congolais lui même qui n'a pas pu jouer son rôle comme il se doit. Tout Etat a comme obligation d'organiser le territoire et la population qui y habite. Il impose des règles relevant régit son peuple ainsi que son patrimoine. L'Etat Congolais en général, et le gouvernement de transition en particulier, à travers ses représentants des services administratifs, judiciaires, de l'armée et de la police, a cessé de faire son travail. Haut comme tout le grand nord du Kivu et l'Ituri servaient de vache laitière à ses fonctionnaires. Il ne s'est jamais soucié de placer à des postes clés des autochtones crédibles, connus, compétents et responsables. Les représentants irresponsables se sont contentés d'entretenir la situation conflictuelle entre les communautés pour en tirer des dividendes matériels et financiers, abandonnant ainsi la population à son triste sort. Point n'est besoin de vous rappeler que le temps réglementaire de ce tronçon de la transition qui vient de se solder par un score de nul blanc ne présage pas non plus des victoire aux deux prolongations constitutionnelles. Il ne restera plus que les tirs au buts ! Mais qu'elle sera pendant tout ce temps le sort de notre population déjà doublement meurtrie?

C'est pour répondre à cette question que le mouvement révolutionnaire Congolais (M.R.C.) est né. Ce mouvement est né pas les fils du territoire pour faire face au peu au pogrom déclenché contre son peuple. Cette initiative dictée plus par l'instinct de conservation que par des calculs politiques ne peut pas laisser sans le soutien des ames sensibles au drame du genre humain. Nous sommes convaincus que vous n'hésiterez pas un seul instant à soutenir les petits bras fragiles du M.R.C. pour protéger les innocents. Nous vous en remercions anticipativement

II. OBJECTIFS DU M.R.C.

Le M.R.C., se propose des objectifs suivants :

1. Poser les jalons de la paix et de la réconciliation dans l'Ituri et le grand nord-Kivu, en cicatrisant les blessures et les ravages causés par la violence de tout genre qui ont ensanglanté toutes les familles et les divers groupes ethniques ;
2. Gagner le plus grand nombre possible des compatriotes à sa cause pour les amener à la connaissance et la compréhension des enjeux de la noble lutte à mener ;
3. Ouvrir l'espace au niveau de la communauté internationale notamment par une offensive diplomatique pour barrer la chemin à toute tentative malsaine ;
4. Anéantir l'idéologie ethnocentrique dans le domaine politique, administratif, social, culturel et même religieux ;
5. Identifier les indifférents, les mal-intentionnés manipulateurs et les intéresser à la pacification ;
6. Créer un vrai cadre social pour la véritable pacification en Ituri et au Kivu ;
7. Instaurer un Etat de droit ;
8. Promouvoir l'égalité des chances, vecteur d'emploi et de travail ;
9. rechercher l'épanouissement de tous les citoyens.

III. STRATEGIES DU M.R.C.

La réalisation des objectifs ci haut cités nécessite des stratégies efficaces pour lesquelles nous notons :

1. Renforcer le sens du patriotisme et de l'unité ;
2. Mettre l'accent sur la méritocratie dans les différents recrutements et promotions ;
3. Sanctionner des comportements dans le groupe ou le manque ;
4. Apprendre à ne jamais généraliser un problème d'individu en voir dans l'autre un frère ;
5. Dépasser les promoteurs de l'ethnocentrisme ;
6. Contribuer à prôner et multiplier les contacts intra-ethniques ;
7. Dire non aux manipulations du dedans comme du dehors.

IV. REALISATIONS

Les dirigeants du M.R.C. déploient des efforts considérables en dépit des multiples contraintes, à réaliser tant soit peu, les objectifs immédiats du mouvement. Dans cet ordre il peut être invoqué :

1. Le lancement d'une campagne de sensibilisation en Ituri pour expliquer les maux qui rongent cette contrée et les remèdes à y apporter ;